



PROVISIONAL
A/39/PV.35
26 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	الرئيس :
(ماليزيا)	السيد قنار	نائب الرئيس :
	(نائب الرئيس)	

العالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم [٢٥]

(أ) تقرير الامين العام (A/39/562-S/16775)

(ب) مشروعا القرارين (A/39/L.6 ، A/39/L.7)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥البنسند ٢٥ من جدول الاعمال

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

(أ) تقرير الامين العام (A/39/562-S/16775)

(ب) مشروها القرارين (A/39/L.6 و A/39/L.7)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اقترح ان تقفل قائمة

المتكلمين في المناقشة بشأن الهند المطروح الان على الجمعية العامة في الساعة ١٧/٠٠ من مساء اليوم .

هل لي ان اعتبر انه لا يوجد اى اعتراض على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطلب من الممثلين الراغبين

في المشاركة في المناقشة ان يدرجوا اسماءهم في اقرب وقت ممكن على قائمة المتكلمين .

اعطي الكلمة الان للمتحدث الاول ، ممثل المكسيك .

السيد مونيوز ليدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اود ان

اهرب لكم عن ارتياح وفد بلادي ان يراكم تهرنون مرة اخرى على ما تتحلون به من صفات جعلت منكم دبلوماسيا عظيما واتت بكم الى رئاسة الجمعية العامة كخطوة اخرى مشرة فسي سجلكم الحافل .

ونهنلكم ايضا لاختياركم اجراء المناقشة في هذا الوقت المناسب الذي يستطيع

المجتمع الدولي فيه ان يلقي بكل ثقله السياسي والاخلاقي وراء الدفع العثيث صوب

المصادقة الفورية على " وثيقة كونتادورا المعنية بالسلم والتعاون في امريكا الوسطى " والتصدي للاتجاهات التدخلية السائدة ذات النزعة العسكرية .

منذ عام مضى ، اعتمدت الجمعية العامة ، بتوافق الاراء ، القرار ١٠/٣٨ الذي

اعادت فيه تأكيد حق السلفادور وفواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في ان تقسّر مستقبلها بأنفسها بحرية كاملة وادانت اعمال العدوان الموجهة ضد سيادة دول امريكا الوسطى واستقلالها وسلامتها الاقليمية . واعربت الجمعية العامة عن تأييدها الراسخ لجهود مجموعة كونتادورا وحثتها على المثابرة على تلك الجهود . كما حثت الجمعية دول المنطقة وغيرها من الدول على الكف والاحجام عن القيام بما يتسبب في عطيات عسكرية يقصد منها زيادة تفاقم الحالة واعاقبة عطية التفاوض .

وخلال الفترة التي انقضت منذ اعتماد ذلك القرار ، ظل اعضاء مجموعة كونتادورا يهذلون جهودا كبيرة لتشجيع الحوار الاقليمي واعطائه الشكل المادي المتمثل في صك قانوني يحبر عن الالتزامات السياسية ويرسي الاساس الذي يكفل تحقيق ما تشده شعوب المنطقة من استقرار وسلم وتقدم .

كان مشروع وثيقة كونتادورا المنقح نتيجة مفاوضات مكثفة ، وهو تجميع تركيبي متوازن للمصالح المشروعة لجميع حكومات امريكا الوسطى . وقد اوضحت عطية التتقيح التي اختتمت في ٧ ايلول / سبتمبر الدور الرئيسي الذي نهضت به تلك الحكومات في التسوية السلمية لنزاعاتها واتاحت تحديد ومواثمة الهادئ والمقاصد المشتركة وكذا العديد من نقاط الاتفاق التي تشكل اطارا ثابتا للتفاهم .

وقد كانت المهمة التي اضطلعنا بها خلال العام الماضي شاقة وهالفة التعقيد لاننا قضا بها في مناخ من الاعمال العدائية والتدخل والتهديدات والضغط والعطيات السرية والعطيات المسلحة . ويكفي ان نتذكر ان مجلس الامن اضطر للاجتماع ثلاث مرات خلال تلك الفترة لبحث الحالة الخطيرة في امريكا الوسطى .

والشاهد ان هناك دولا لم تحترم احكام القرار ٣٨ / ١٠ الذي ينهي عن ممارسة الضغوط السياسية والانشطة العسكرية التي تتعارض والحلول التفاوضية كما لوحظ ، فضلا عن ذلك ان هناك زيادة كبيرة في الانشطة التدخلية التي ادانتها الجمعية العامة .

لقد أكدت حكومتي أن الجهد التفاوضي تأثر تأثراً ضاراً من جراء أعمال واسعة النطاق أدت إلى تفاقم حدة التوترات وأشاعت الارتياح في المنطقة . وأوضحت حكومتي أن الوجود الأجنبي العسكري المتزايد والتأييد السافر أو المستتر لجماعات من خارج المنطقة هدفها الاطاحة بحكومات قائمة ، تشكل كلها عقبات واضحة أمام الانفراج .

ومن ثم فإننا قمنا بجهودنا الدبلوماسية في وضع متصف بالمفارقات ، فمن جانب ، تزداد بصورة جلية رغبة شعوب أمريكا الوسطى في السلام وميل حكومتها لاجراء الحوار وهو ما يستحق تأييداً واسعاً من المجتمع الدولي . ومن جانب آخر ، مازالت الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق السيطرة وتعمل على تغذية الصراعات من الخارج مستمرة بل وتزداد قوة .

وفي مثل تلك الظروف يجب الاعتراف ، بأن النتائج التي تسنى التوصل إليها من خلال جهد الكونتادورا والموقف الطيب الذي اتخذته الحكومات المعنية مباشرة ، نتائج قيمة للغاية وينبغي تأييدها بقوة من قبل مجتمع الدول .

ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستتوصل إلى تقييم الموقف الحساس الذي نجد أنفسنا فيه ومدى أهمية توقيع تلك الاتفاقيات ، التي يمكن أن تكون بداية عهد جديد من التعايش في أمريكا الوسطى ، ويمكن كذلك أن تشجع على عكس مسار الاتجاهات المؤسفة التي تسود المسرح الدولي ، تلك الاتجاهات التي جعلت من عدم الامتثال لأحكام القانون الدولي وانتهاك مبادئ الميثاق ممارسات يومية دارجة .

لقد أشار وزير خارجية المكسيك ، برناردو سيبولفيدا ، في هذه الجمعية ، إلى إيماننا الراسخ بأن صك أو وثيقة الكونتادورا يستجيب استجابة كاملة لمتطلبات الاستقرار في المنطقة ، ودعا حكومات دول أمريكا الوسطى بصفة عاجلة إلى مراعاة الالتزامات القانونية الواردة في هذا الصك .

وأكد وزير الخارجية على أن الغرض النهائي من هذا الصك هو الحفاظ على استقلال الدول ومنع استمرار تدمير الموارد المادية والبشرية ، وفتح الطريق أمام إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق اتفاقات عادلة وجادة تنشق عن المصالحة ، لا عن القسر .

كما ناشد وزير خارجية المكسيك الحكومات التي لها روابط مع المنطقة أو مصالح فيها الى اعلان تأييدها الواضح والمطلق لوقف سباق التسلح وتجارة الأسلحة ووضع حد للمناورات البرية والبحرية والجوية وانها وجود المستشارين العسكريين الأجانب والقواعد العسكرية الأجنبية . وأشار الى أن احترام بلدان أمريكا الوسطى للاتفاقات التي تسنى التوصل اليها سيؤدي لا محالة الى قيام الدول الأخرى بتنفيذ الالتزامات الواجبة عليها .

ليس هناك أي مبرر مقبول يمكن أن يساق دافعا عن التدخل العسكري والسياسي . وكما هو وارد بالوثيقة ، لا يتوقف السلام على حل الخلافات القائمة بين الحكومات فسي المنطقة فحسب ، بل ويتوقف أيضا على توافر الاستقرار الداخلي الذي يقوم على النظم التعددية وتحسين المشاركة الشعبية ونظم الديمقراطية النيابية وتعزيز العملية المشروعة صوب المصالحة الوطنية .

وهذه التزامات داخلية تطبقها حكومات بلدان أمريكا الوسطى على أساس مبدأ السيادة ، وتمشيا مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو مبدأ يفترض عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول . وأحد متطلبات ذلك الوقف الفوري لجميع أشكال التدخل الأجنبي حتى يمكن تعزيز السلم لا العكس ، على النحو الذي يتمناه البعض . والذي يتعلق به الأمر هنا استقلال أمريكا اللاتينية لا أقل .

كما تعترف الوثيقة بحق جميع دول المنطقة في الأمن القائم على معايير التوازن والمعاملة بالمثل . وليست هناك نية للممايزة بغير وجه حق لصالح أحد أو ادامة مناخ من الخوف وانعدام الثقة . فالصك يحتوي على التزامات محددة ومترابطة تغطي مختلف الأسباب التي تفضي الى انتهاك السلم ، وكلها التزامات يؤدي الانعان لها الى تحقيق أمن جماعي حقيقي .

ومن تلك الأسباب التي تهدد السلم الجذور العميقة لأزمة أمريكا الوسطى والتي ترجع تاريخيا الى الاستعمار والاستغلال والظلم في الماضي . وفي هذا الخصوص ، تعترف الوثيقة بالدور الأساسي الذي تقوم به مؤسسات التكامل الاقتصادي في عملية التنمية وتطرح

برنامجاً طويل الأجل يدعمه التعاون الدولي لاجراء تغيير في الظروف المعيشية التي تعتبر السبب الأساسي للصراعات في المنطقة .

ويتضمن الصك تكوين لجنة للتحقق والمراقبة في مجال الأمن ، بالإضافة الى اللجان المخصصة لمتابعة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والاليات الخاصة بالتحقق والمراقبة والمتابعة الواردة في الصك تستجيب استجابة تامة للمشاكل التي استظهرت خلال عملية التفاوض الطويلة . وبالطبع ، يمكن تحسين تلك الاليات وايجاد السبل لتدعيمها ؛ لكن ذلك لا يعتبر سبباً مشروعاً لاجراء تنفيذ الاتفاقيات التي تعتبر أساسية لاقامة نظام جديد للعلاقات بين دول أمريكا الوسطى . كما أنه من غير المقبول ممارسة الضغوط التي تقوم بها في هذا الخصوص مراكز القوى التي تتحمل بمسؤولية الأحداث في المنطقة بصورة واضحة .

ومما له أهمية قصوى في أي معاهدة دولية الارادة السياسية للالتزام بها . ولذلك لا ندعو الى التوقيع على الوثيقة والبروتوكول الاضافي فحسب ، بل ، أساساً ، الى الالتزام الصادق لجميع الدول بالاسهام في العمل على تحقيق عصر جديد من السلم والرخاء في المنطقة وبالتالي وضع نهاية لدائرة مفرغة من مطامع الهيمنة التي أدت الى التخلف ومعظم الصراعات في أمريكا الوسطى .

وقد توجه وزراء خارجية مجموعة الكونتا دورا الى الأمم المتحدة لكي تعزز داخل هيئاتها المختصة تأييد المجتمع الدولي من أجل التوقيع الفوري على الوثيقة . وأبلغوا الأمين العام ورئيس مجلس الأمن بنتائج أعمالهم ، وطلبوا توزيع النص المنقح للوثيقة كوثيقة رسمية للجمعية العامة ولمجلس الأمن . وتم ذلك في ٩ تشرين الأول / اكتوبر بموجب الوثيقة S/16775-A/39/562 .

ونتقدم بالشكر الى الأمين العام على الاهتمام الذي أولاه لأعمالنا وأسلوبه الأمين في ايراد المعلومات التي قد مناها له في تقريره . ونثق في أنه سوف يستخدم ملاحياتسه بموجب الميثاق وسلطته السياسية المرموقة للمساعدة على اتمام تلك العملية . ونأمل أيضا أن يستجيب مجلس الأمن بطريقة تتلاءم وخطورة الحالة التي نواجهها وضخامة وأهمية جهود أمريكا الوسطى التي وجدت مرادفة كاملة في قرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) .

خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة أعربت كل الوفود تقريبا عن تضامننا ودعمها لجهود مجموعة الكونتادورا ووثيقة السلام . كما أن العديد منها شجب أعمال العدوان على نيكاراغوا ورفض مختلف أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدان أمريكا الوسطى .

ونأمل أن يترجم كل ذلك الى ضغط مستمر لا يتوقف تقوم به الدول الأعضاء للوصول الى أهداف السلم في المنطقة . فمجموعة الكونتادورا تعمل باسم المجتمع الدولي ، لا بدلا منه ، وليس هدفنا تأييد السلبية السياسية أو الازعان في وجه الظلم .

اننا ندرك ما للاعلان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز مسن قيمة سياسية كبرى في الجزء الذي يشير الى أمريكا اللاتينية والكاريبي . فتشيا مع مبادئ عدم الانحياز ، أعلنت حركة عدم الانحياز معارضتها للعدوان والتدخل ، وتحبذ ههنا للمفاوضات الدبلوماسية الرامية الى ضمان التوازن والتنمية في أمريكا الوسطى بعيدا عن المواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

وينبغي أن أبرز أهمية الاجتماع الذي عقد في سان خوزيه بكوستاريكا في نهاية الشهر الماضي بين وزيرى خارجية دولتين من أعضاء الاتحاد الاقتمادى الأوروبى هما اسبانيا والبرتغال ووزراء خارجية دول أمريكا الوسطى الخمس ودول مجموعة الكونتادورا ، فبالإضافة الى المغزى التاريخي لالتزام تلك الدول بتنمية أمريكا الوسطى دون أى نية فسي التدخل أو السيطرة ، علينا أن نذكر تأييدها غير المشروط للحلول السياسية النابعة من المنطقة ورفضها الواضح لمحاولات تسوية تلك المنازعات باستخدام القوة .

وبالرغم من هذا التضامن المتنامي ، وقعت بعض أحداث معينة منذ قدمت الوثيقة الى دول أمريكا الوسطى في ٧ أيلول / سبتمبر . فقد جعلتنا البيانات التي صدرت عن البلدان المعنية نعتقد أن الوثيقة كانت ستحظى بالتوقيع بسرعة . الا أن ذلك لم يحدث بعد ، لأسباب متعددة ونتيجة لأحداث معروفة جيدا . ونحن لا نريد أن يشتم انتباه الرأي العام العالمي بعيدا عن هدفنا الأساسي وهو إرساء أساس سلم عادل ودائم في إطار منصف يكون ملزما للجميع .

ولقد ثابتت مجموعة الكونتادورا على ترميمها على اتمام جهودها التي استمرت عامين وتمخضت عن الأسلوب الوحيد المقبول عالميا لتخفيف حدة التوتر في المنطقة واحراز التقدم . وقد قرر وزراء الخارجية الأربعة الذين اجتمعوا في مدريد بأسبانيا في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر أن من الأسموب ادماج الملاحظات التي أبدتها بلدان أمريكا الوسطى التي تسهم ، واكرر " تسهم " في زيادة دقة المياعة ، دون أن تفتح من جديد باب مناقشة مضمونية أو تغيير الأسس والمبادئ التي انبنت عليها الوثيقة .

ونحن على يقين من أن الإرادة السياسية المشتركة لحكومات المنطقة ستجعل من الممكن اتمام العطية سريعا ، في وقت مبكر . ونحن نعرف أن هناك طرقا عديدة يمكن اتباعها في السعي بمسب السلام . فالحوار الذي استهلته حكومة السلفادور مع القوى السياسية الممثلة خطوة واعدة ، ويعتبر ، فوق ذلك ، استجابة لما ظل المجتمع الدولي يبحث عليه . ويصدق ذلك أيضا على حوار مانزانينو ، الذي أوجت به حكومة المكسيك ، بين نيكاراغوا والولايات المتحدة .

ولقد يسرت الكونتادورا كذلك ايجاد آليات للانفراج منعا لوقوع مادمات ثنائية - واحد الأمثلة عليها حوادث الحدود بين نيكاراغوا وكوستاريكا ، كما انها قامت بعدة مبادرات هامة للنهوض بالاتصالات السياسية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي فيما بين بلدان المنطقة . وكل هذه الخطوات التي تسهم في السلم يمكن ان تدعم ، كما يمكن أن تتخذ خطوات أخرى ، فيما لو جعلنا الالتزامات التي تشكل إطار تلك الخطوات تتحول في أقرب وقت ممكن الى واقع ، وشجعنا على ازالة وجود القوات الأجنبية من المنطقة ، وهو الوجود الذي يعرقل الحوار ويحد من السيادة ويشوه التفاهم .

ولقد كانت هذه هي الروح التي وضعت بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بوحيتها مشروع القرار A/39/L.6 الذي أشرف الآن بتقديمه . ويحث ذلك المشروع كل حكومة مسن الحكومات الخمس لدول أمريكا الوسطى على التعجيل بمشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بغية اتمام عملية التفاوض وتوقيع الوثيقة في وقت مبكر تسهيلا لتنفيذ الالتزامات التي تنص عليها الوثيقة وبدء عمل مختلف آليات التنفيذ والمتابعة .

كما يحث مشروع القرار ، جميع الدول ، ولا سيما تلك التي لها روابط بالمنطقة ، أو صالح فيها ، أن تحترم احتراماً كاملاً أهداف ومبادئ وثيقة كونتادورا والالتزامات التي أخذتها على عواتقها بموجب انضمامها الى البروتوكول الاضافي للوثيقة . ويدعو مشروع القرار الأمين العام وفقاً لقرار مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) أن يتقدم الى المجلس ، على فترات منتظمة ، بتقارير عن التطورات في الحالة ، ويقدم الى الجمعية العامة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع القرار هذا المعروض على الجمعية العامة وذلك في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ .

ونحن على يقين ، في ضوء التأييد الاجماعي الذي أولاها المجتمع الدولي لعطية الكونتادورا ، من أن مشروع القرار هذا سوف يعتمد بتوافق الآراء كما حدث في العام الماضي . وقبل أن أختتم بياني ، اسمحوا لي أن أشير الى الخطاب الذي ألقاه الرئيس ميغيل دي لا مدريد منذ أشهر قليلة مضت في جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ بالولايات المتحدة . فقد أكد رئيس دولة المكسيك حينذاك " أن الكونتادورا جهد أمريكي لاتيني لحل مشكلة أمريكية لاتينية " . وأعلن أن " الحوار ممكن ، وكذلك حل للمنازعات عن طريق التفاوض " . وأكد رفضه ، بلا استثناء ، " لأية مخططات عسكرية تعرض أمن وتنمية المنطقة لمخاطر بالغة " .

وقال :

" يجب الا تكون قارتنا مسرحا للعنف المتعاضم ، مثلما حدث في أجزاء أخرى من العالم ، ذلك العنف الذي تزداد مدموية السيطرة عليه . فمن الواضح لبلادنا ان التعقل والتفاهم يجب ان يسودا على فعالية القوة الخادعة .

" اننا مقتنعون بأن الصراع في أمريكا الوسطى ينبع من الافتقار الى الموارد الاقتصادية ، ومن التخلف السياسي ومن الظلم الاجتماعي الذي ابتليت به بلدان المنطقة ، وبالتالي ، لا يمكننا ان نقبل النظر الى هذه المنطقة باعتبارها جزءاً من المجابهة بين الشرق والغرب ، أو النظر الى الاملاحات الهيكلية والتغييرات التي تجرى بها باعتبارها تهديداً لأمن غيرها من الأمم الواقعة في نصف الكرة الغربي " .

ولا يزال هناك متسع من الوقت كي نتجنب تطبيق استراتيجيات التمديد العسكري على منطقتنا اوتوماتيكيا ، تلك الاستراتيجيات التي غذت سباق التسلح على الصعيد العالمي ومازال هناك متسع من الوقت لمعالجة المسببات الحقيقية للمشاكل وحسمها بطريقة رشيدة .

ان اقرار السلم في أمريكا الوسطى يمكن أن يكون نقطة البداية لعملية أعم ، مسن الافراج ونزع السلاح والتعايش السلمي . وفي ذلك تكمن الأهمية القصوى لجهودنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ، أعطي الكلمة لمندوب فنزويلا لمتكلم بشأن نقطة نظام .

السيد سوكرى فينارييا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) لقد دهشت أشد الدهشة ان رأيت وثيقة توزع على الممثلين ، يبدو أنها وثيقة رسمية ، وقد وردت بها اشارة الى بيانات منسوبة الى وزير خارجية فنزويلا بشأن وثيقة الكونتادورا والوضع الراهس في أمريكا الوسطى .

وأود أن أوضح أن هذه الوثيقة لم تصدر عن سفارة فنزويلا . ولا نعلم مصدرها ، ونشعر انه من الأمور الخطيرة التي لها مغزى أن توزع مثل هذه الوثيقة بغير اذن البلد المعني .

ثانيا ، فيما يتعلق بنص الوثيقة ، أود أن أعلن ان موقف بلادي ظل دائما شديد الوضوح ، على النحو الوارد في الاعلان الذي وقعه مؤخرا في مدريد وزراء خارجية مجموعة كونتادورا الأربعة ، وأكدوا فيه ان النص المنقح لوثيقة كونتادورا خطوة هامة فسي عملية المفاوضات ، لكنهم أوضحوا انهم ينظرون أيضا نظرة ايجابية الى الاعتراضات التي أثارتها بلدان أخرى ، وانهم على استعداد ، عملا على التوصل الى حل شامل للمشكلة ، للاجتماع ثانية لتحليل الموقف النهائي من نص وثيقة كونتادورا تحليلا شاملا .

لهذا السبب ، أود أن أعلن بوضوح ان الوثيقة التي وزعت لم تكن صادرة عن سفارة فنزويلا ، ولا علم لي على الاطلاق بمحتوياتها ، حيث أنني لم أخطر بأية أراء رسمية مسن حكومة فنزويلا بشأنها . وسوف أقوم بعرض الموقف الرسمي لحكومة فنزويلا في كلمتي التالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) أكد لممثل فنزويلا ان بيانه سيظهر

بأكمله في المحضر الحرفي للجلسة .

السيد تشامورومورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) اسمحوا لسي

بادئ ذي بدء أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان مآثركم الدبلوماسية ، ودفاعكم الذي لا يحد عن المبادئ المكرسة في ميثاق هذه المنظمة والتقليد المثالي الذي تنتهجه بلادكم في سياستها الخارجية ، وهو التضامن مع بلدان العالم الثالث كلها ضمانات بأنكم ستقودون عطلنا بطريقة تؤدي الى نتائج تسهم اسهاما ايجابيا في قضية السلم والاستقرار العالميين .

أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، عندما نوقش ، لأول مرة ، بنسأ على طلب نيكاراغوا ، بئد جدول الأعمال المعدون " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " . كان رئيس الولايات المتحدة الامريكية قد أدلى لتوه ببعض بيانات جاء فيها :

" انني أؤمن بأن لكل بلد الحق في اللجوء الى العطايات الخفية كلما

وحيثما وجد ذلك البلد ان مثل هذه العطايات تخدم مصالحه " .

وفي ذلك الوقت شجب وزير خارجية بلادى السيد ميغيل دى سكوتوبروكمان ، ذلك المفهوم الالمبريالي القائم على استخدام العاطيات الخفية ، وهو المفهوم الذى تبدت أوضاع مظهره الملموسة في أعمال التدخل بجميع أشكاله في شؤون الدول المستقلة ، باغتيال الزعماء السياسيين وشن الهجمات الارهابية على السكان العزل وأعمال زعزعة الاستقرار ، التي تستخدم في القيام بها قوات المرتزقة .

وفيما يتعلق بهذا التصريح الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، ونظرا لأنني اعتبره ذا أهمية قصوى ، سأورد فقرة من البيان الذى ألقاه وزير خارجية بلادى السيد دى سكوتوبروكمان ، في العام الماضي ، حيث أنه وثيق الصلة بوضع آخر تجسرى حاليا مناقشته على نطاق واسع ويتسبب في قدر كبير من الخزي والجزع لشعب الولايات المتحدة الامريكية بل وللمجتمع الدولي ، وأعني بذلك كتيب الحرب النفسية لرجال حرب العصابات . ونص الفقرة المذكورة كما يلي :

" لذا ، فان ما يشير قلنا ليس مجرد كلمات الرئيس ريفان ، لكن تطبيق هذه الفلسفة التي تعكس - في التحليل النهائي - ، الانفصال الكامل للولايات المتحدة عن النظام القانوني الدولي الحالي ، وعن مجتمع الأمم المتمدنة وقصد شعرنا أنه من المهم أن نبدأ اسهامنا في البند المعنون " الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين " ، بالاشارة الى ما ستعرفه الأجيال المقبلة بالتأكيد على أنه " مذهب ريفان " ، لأن هذا بالذات ما يمكن أن نحد فيه السبب الأساسي لأزمة أمريكا الوسطى الحالية وجوهر هذه الأزمة ، التي تسبب هذا القلق لنيكاراغوا ولشعوب المنطقة وللمجتمع الدولي بأسره " . (A/38/PV.47 ، ص ٧) .

ومن المهم أيضا ان أذكر بالبيان الذى أدلت به السفارة جين كيرك باتريسيك في مجلس الأمن أثناء المناقشة الخاصة بغزو غرينادا ، حيث انه وثيق الصلة بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتأزم وهو :

" وان حظر استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة أمر يتوقف على

القرينة وغير مطلق " . (S/PV.2491 ، من ٣١)

واليوم ، وبعد مرور عام ، نجتمع هنا ثانية لندين سياسة ارباب الدولة التي

تنتهجها ادارة ريغان ، ولنؤكد من جديد رغبة حكومة بلادي في السلم بالرغم من الحرب

القدرة غير المعلنة التي نواجهها كل يوم .

ونعلم اننا نواجه مرة أخرى المخاطرة بقيام الولايات المتحدة باتهامنا بالمبالغة والتطرف ، استنادا الى ادعاءات مفادها ان شكوانا باحتمال غزو مباشر أو غير مباشر لا أساس لها من الصحة . ان الولايات المتحدة لا تدرك ، أو تحاول ألا تدرك ، ان عدوانها السافر وتهديداتها وهجماتها وأعمالها العدائية ، هي التي اجبرتنا على اللجوء الى مجلس الأمن ، والى طلب ادراج مسألة امريكا الوسطى على جدول أعمال الجمعية العامة . وتحجب الولايات المتحدة ، أو تحاول ان تخفي ، حقيقة ان هناك قرارا قد اتخذ بالفعل لحسم مشاكل امريكا الوسطى بالوسائل العسكرية وأود أن أقول مؤكدا انه لم يمنع حدوث هذا الغزو حتى الآن الا شكوا وانا التي تقدمنا بها ، الى جانب اعلانات حركة عدم الانحياز ومبادرات السلم مثل مبادرة كونتادورا .

لقد وقعت احداث كثيرة هذا العام ، ربما لم يلاحظها احد ، ولكنها احداث عظيمة الأهمية وشديدة الخطورة فيما يتعلق بالوضع الحالي في المنطقة بحيث يتعين علي ان اشير اليها . وقد يتخيل المرء ان امريكا الوسطى بعد تلك الجهود الضخمة التي بذلت للتوصل الى توافق في الآراء لاعتماد قرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ ، ستصبح واحة للهدوء والسلام .

وللأسف ، يمكن ان تكون الكلمات والالتزامات السياسية رسمية في كثير من الحالات ، ولكن الواقع — الذي تنعكس منه الحقائق والنزعات الحقيقية للحكومات نحو السلم والتزاماتها به — يمثل العكس تماما . والسائد في نهاية الأمر هو استكمال الخيارات العسكرية ، والقرار السياسي لحسم مشاكل المنطقة عن طريق القوة ، بغض النظر عما تنطوي عليه من قتل وتدمير ، حتى بالنسبة لشعب الولايات المتحدة ذاته ، ودين اعتبار لحظر نشوب حرب اقليمية .

ومنذ مناقشة هذا البند في الدورة الثامنة والثلاثين وفي الأشهر الأولى من هذا العام ، لم يستمر العدوان الالمبرهالي ضد نيكاراغوا فحسب ، بل تصاعد بصورة حادة .

وقد اصبح تعاضم الوجود العسكري للولايات المتحدة في مياه وأراضي نيكاراغوا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل من عام ١٩٨٤ من الأمور العامة المعروفة ، واصبحت المناورات العسكرية تجرى بصورة دائمة ومتلاحقة ، وازداد الوجود العسكري بدرجة كبيرة ، واصبح وجودا دائما ايضا . وارتفع مستوى التسلح الى درجة لم يسبق لها مثيل ، وتم تحديث المنشآت العسكرية واقامت منشآت أخرى ، ولم يتوقف التدريب العسكري والفني الا ليهدا في منطقة قناة بنما ، وليعتد الى مركز التدريب الاقليمي الذي انشئ في هندوراس ، وهناك معلومات منتشرة أيضا عن وجود اعداد متزايدة من الخبراء العسكريين ، وهذا يتعارض مع التزامات السلطة التنفيذية امام مجلس الكونغرس الامريكى . فضلا عن ذلك ، فان العمليات السرية التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية الامريكى وجنودها المرتزقة قد وصلت الى مستوى عال من التطوير وتزايدت عمليات الهجوم ، وبدأت سلسلة من الأعمال الارهابية تهدف الى تنفيذ عمليات الاغتيال والاختطاف والتدمير العشوائى .

وفي بداية شباط/فبراير ١٩٨٤ ، اجتمع مجلس الأمن لبحث شكوانا بشأن الغارة الجوية التي شننها تشكيل من ست طائرات مقاتلة من " طراز الدفع والقطر" في ٢ شباط/فبراير ، هاجمت وحدة من وحدات جيش الساندنستا الشعبى . ومركزا مدنيا للاتصالات في فولكان كسيثاس ، وبشأن الغارة الجوية التي شننها طائرات غير معروفة الهوية في ٣ شباط/فبراير ، هاجمت قطاع ابوسنتيو . وقد وقعت جميع هذه الاحداث في غرب بلادى ، ولاسيما في محافظة شينانديغا .

ولذلك ، أكدت نيكاراغوا على ان هذه الهجمات كانت تصعيدا كميافي العمليات الحربية الموجهة ضدها ، واكدت على مسؤولية حكومة الولايات المتحدة الامريكى عنها ، وتقدمنا ايضا ببيانات محددة بشأن المناورتين العسكريتين "بيج باين الثانية" و"بيج باين الثالثة" اللتين نفذتهما الولايات المتحدة كشكل من أشكال التهديد ضد بلادى . وقد شكونا ايضا من انشاء قاعدة عسكرية جديدة تكلفت ١٦٠ مليون دولار امريكى ، ومن الوجود الدائم للعسكريين الامريكى في اراضي هندوراس .

وبعد شهرين فقط ، فيما بين ٣٠ آذار/مارس و٤ نيسان/أبريل ، اضطررنا مرة أخرى الى ان نطلب عقد اجتماع مجلس الأمن لتقديم شكوى ازاء التصاعد المتسارع في العمليات العسكرية من جانب مرتزقة وكالة المخابرات المركزية ، حيث استخدموا الطائرات والطائرات العمودية والزوارق السريعة في هجماتهم الاجرامية ، وواصلوا الحرب الجوية والبحرية ضد نيكاراغوا التي بلغت ذروتها ببث الالغام حول الموانئ الرئيسية لنيكاراغوا في المحيط الهادئ والمحيط الاطلسي .

ان بث الالغام حول موانينا في ذلك الوقت لم يكن فحسب تعبيراً عن نقطة الذروة التي وصلت اليها هذه الحرب القذرة غير المعلنة التي تشنها دولة كبرى ضد بلد صغير ، بل ان تلك الدولة قامت أيضا بفرض حصار تجارى واقتصادي يرمي الى اضعاف حالتنا الاقتصادية ، والى تهديد حقنا في الملاحة والتجارة الحرة مما يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي . ونظرا للمستوى الشديد المتطور الذى يحتاجه فرض هذا الحصار ، فقد كان ذلك يعنى الاشتراك المباشر لمواطني الولايات المتحدة ، الذين يعملون في خدمة وكالة المخابرات المركزية وفي السقوات المسلحة الامريكية ، والذين ارتكبوا اعمالهم مستخدمين الزوارق السريعة التابعة للسفن الحربية الامريكية في اعالي البحار .

وفما يتعلق بتلك المناقشة ، وبالقرار الذى تقدمت به نيكاراغوا ، ونال ١٣ صوتا مؤيدا مع امتناع عضو واحد عن التصويت ، واستخدام الولايات المتحدة لحق النقض لايقافه - فمن الجدير بالذكر ان وفد الولايات المتحدة الامريكية ، بغض النظر عن مشاعر الذعر والاستياء من جانب المجتمع الدولي ، تجنب تقديم رد واضح على شكوانا ، زاعما ان هذه المسألة تتعلق بشعب نيكاراغوا وحده . وبعد ذلك ببضعة أيام فقط ، فان موظفي حكومة ريغان ، بشكل علني - استجابة لضغط الرأى العام العالمي والمحلي بما في ذلك الصحافة والكونغرس ، وفي تناقض مع ممثل الولايات

المتحدة لدى الأمم المتحدة - اعترفوا بالاشتراك المباشر لموظفي وكالة المخابرات الأمريكية في استخدام الوسائل التي شجبناها ، وهو عمل وصفه مؤخرا والتر مونديسل نائب الرئيس الأمريكي السابق في المناظرة الاخيرة التي جرت بين المرشحين للرئاسة بأنه عمل مفعم بالخزي والعار ، واهتز له ضمير شعب الولايات المتحدة .

وفي ٩ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، ونتيجة للعمليات السرية المتزايدة التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية ، قررنا ان نتقدم بدعوى اتهام الى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بانتهاجها سياسة الارهاب الدولي الاجرامية ضد الثورة الشعبية الساندينية .

وفي ١٠ أيار / مايو ، وبناء على طلبنا ، اتخذت المحكمة سلسلة من التدابير المؤقتة . وقررت المحكمة ، في جملة امور ، انه

" يجب ان يحترم احتراماً كاملاً الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا ، مثل أية دولة أخرى من دول المنطقة أو العالم ، في السيادة والاستقلال السياسي ، ولا ينبغي ، بأية حال من الأحوال ، ان تهدد هذا الحق أية أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية تحظرها مبادئ القانون الدولي وخصوصاً مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، ومبدأ وجوب عدم التدخل في الشؤون التي تدخل في اطار الولاية الداخلية للدولة ، وهما مبدأان يتضمنهما ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية [S/16556 ، المرفق الفقرة باء (٢)]

والجدير بالذكر انه في ٦ نيسان / ابريل من هذا العام ، وبالنظر الى الحيرة التي تولت المجتمع الدولي ، ابلغت الولايات المتحدة الى الأمين العام رسالة حاولت فيها الى تجاهل اختصاص محكمة العدل الدولية . وتلك الرسالة ، التي ابلغت قبل تقدم نيكاراغوا بشكواها امام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة بثلاثة أيام ، تشكل احدى محاولات الولايات المتحدة العديدة للتملص من أحكام القانون الدولي وما يقضي به العدل . وفي هذا الصدد ، وفي المناقشة الاخيرة بين المرشحين لانتخابات الرئاسة التي جرت في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ، قال والتر مونديل المرشح للرئاسة :

" لأول مرة في التاريخ الحديث يتعين علينا ان نرفض اختصاص محكمة

العدل الدولية نظرا لانها ستجدنا مذنبين بارتكاب أعمال غير مشروعة " .

كانت آخر مرة لجأت فيها حكومتي الى مجلس الأمن لتشكو من أعمال عدائية

امبريالية في ٧ ايلول / سبتمبر وكان ذلك بعد اسقاط طائرة عمودية من طراز UH-500

صنعت في الولايات المتحدة ، كانت مشتركة مع ثلاث من طائرات الدفع والقطر في

عملية كلفت حياة اثنين من مواطني الولايات المتحدة هما دانا باركر وجيمس باول ،

وهما من اعضاء مجموعة شبه عسكرية تدعي " مجموعة المساعدة المدنية العسكرية " . وكان

افرادها يستخدمون الاسلحة ويشتركون بلا عقاب في المعارك الحربية الى جانب من

يسميهم الرئيس ريغان " بالمقاتلين من أجل الحرية " .

وكما يذكر الاعضاء ، اثار مقتل المواطنين الامريكيين ضجة في الولايات المتحدة

واجريت تحقيقات عديدة قامت بها بعض صحف الولايات المتحدة فوجدت ان المجموعة

المذكورة كانت تتحرك بحرية كاملة بالرغم من ان مكتب التحقيقات الفيدرالية كان يجرى

تحقيقات بشأنها لأشهر خلت .

وفي هذا الصدد كان ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن قد أكد :

" ان الولايات المتحدة لم ترسل اشخاصا الى نيكاراغوا لزعزعة استقرار نظامها " . (S/PV.2557 ، ص ٢٦)
وقال ايضا :

" سوف اختتم كلمتي بأن أقول مرة أخرى ان الولايات المتحدة لا تحاول أن تسقط الحكومة الساندينية " . (ص ٣١) .
وقد ادهشنا ذلك تماما ، لأننا كنا نراهم آخذين في مناقشة عامة حول مختلف اشكال الأنشطة التي يمارسونها في حربهم السرية .
وعلا على دحض هذه التأكيدات ، سأشير على سبيل المثال الى بعض الردود من جانب السيد رونالد ريغان رئيس الولايات المتحدة ، في المناقشة الاخيرة لانتخابات الرئاسة عندما اعاد التأكيد ، وبالإشارة الى كتاب وكالة المخابرات المركزية ، بقوله :

" لدينا شخص متعاقد مع وكالة المخابرات المركزية في نيكاراغوا ، وهو يقدم المشورة الى مناوئي الثورة بشأن التكتيكات العسكرية ، كما قام بوضع كتاب قدمه الى رئيس الوكالة في نيكاراغوا لدفعه الى الطبع " (صحيفة نيويورك تايمز ، ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ، ص ٤ باء)
واسمحوا لي ان اكرر ذلك كي يتسنى للأعضاء في الأمم المتحدة ان يتبينوا بأنفسهم التناقض بين ما يدلي به ممثلو الولايات المتحدة هنا في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وبين البيانات التي يدلي بها رئيس الولايات المتحدة والناطق الأول باسمها فقد قال :

" لدينا شخص متعاقد مع وكالة المخابرات المركزية في نيكاراغوا . وهو يقدم المشورة الى مناوئي الثورة بشأن التكتيكات العسكرية ، كما قام بوضع كتاب قدمه الى رئيس الوكالة في نيكاراغوا لدفعه الى الطبع " .

ولقد استمعنا في العام الماضي مرارا الى بيانات الرئيس ريغان وبيانات حكومته وكلها تعارض الارهاب . وقد طالعونا بصورة المحكمين الدوليين في هذا الشأن ، حتى يبيت بوسعهم ان يد مغوا كل ما يتراءى لهم من أمور بانه ارهاب . وان كانت معرفة الارهاب وممارسته مؤهلا ضروريا لقيام الولايات المتحدة ، بـ دور المحكم ، فلا يساورنا شك في ان الادارة الحالية للولايات المتحدة بامكانها ان تلعب ذلك الدور بجدارة وبأفضل من أى حكومة أخرى وأى انسان وأى منظمة . ومن القائمة الطويلة الحافلة بالأعمال الاجرامية التي ترتكبها ادارة ريغان ضد بلدى عن طريق وكالة المخابرات المركزية انكشف امر بعض تلك الجرائم ومن اهمها مسؤولية وكالة المخابرات المركزية عن تفجير مستودعات النفط في كوريننتو وهو ميناء نيكاراغوا الرئيسي على المحيط الهادئ ، ومسؤوليتها عن تلغيم موانينا الرئيسية منذ آذار/ مارس ، ومشاركتها المباشرة في ذلك . هذه الحقائق تجعل من الواضح تماما من الذى يتكلم بالصدق ومن الذى ينكر الحقيقة أو يخفيها ، ومن ضحية العدوان ومن المعتدى ، ومن الذى يستخدم الوسائل السياسية في الدفاع عن النفس ومن الذى يستخدم الارهاب في مهاجمة الغير .

ان الرأى العام الوطني والدولي قد استمع باستنكار الى نبأ اعداد وتوزيع وثيقة بعنوان العمليات السيكولوجية في حرب العصابات وذلك الدليل الذى وضعتة وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة لعصابات المرتزقة التي تقتل كل يوم ابناء نيكاراغوا ، كتيب ارشادات يعطى التوجيهات التي تلقن تلك العصابات كيفية ارتكاب الجرائم ضد شعب نيكاراغوا وقادته . وتشجعها على ارتكاب جرائم الخطف والاغتيال بل وتحث على التعاقد مع القتل المأجورين .

ولم يعد واضعوا تلك الوثيقة التي اشترت اليها ، مجهولين لأحد . فقد تقبلت كل مستويات الحكومة الامريكية الحالية ، بما في ذلك الرئيس ريغان نفسه مسؤولية

تأليف ذلك الدليل بغير خجل . ويجب ان نضيف هنا معلومات اوردتها صحافة الولايات المتحدة ذاتها وهي ان وليام كاسي مساعد مدير وكالة المخابرات المركزية والسفيرة جين كركهاتريك ، ممثلة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة ، ناقشا في عام ١٩٨٢ الحاجة الى وضع كتاب من هذا النوع .

اننا نصر بكل شدة على ان اعداد هذا الكتاب لا ينبغي ان ننظر اليه كحقيقة منعزلة وغير هامة فهو ليس الا نسخة مطبوعة من فلسفة الحكومة الحالية لأقوى الدول على الارض ، وهو معيار ووزنها الاخلاقي ، وابلغ تعبير عن نبذها بكل مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقييمها الأخير ومدى احترامها لمعايير قوانينها هي كدولة والقوانين الدولية .

ومع ذلك لا ادعي اني احتكرت حق مناقشة هذا الموضوع ، لأن مواطني الولايات المتحدة في الدوائر الحاكمة قد اخذوا على عواتقهم تلك المهمة هم ايضا . وقد وصف السيناتور اد بولاند الموضوع بأنه عمل متفرد وكارثة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، واكدت ان الكتاب دليل على ان الحرب القذرة التي تشن سرا على نيكاراغوا ليس المقصود منها قطع الطريق على وصول الاسلحة الى السلفادور ، بل تقويض النظام القائم في نيكاراغوا .

كما قال السيناتور كريستوفر دور :

" ان الادارة الحالية كانت عالية الصوت للغاية في ادانتها لارهاب الدولة ، لكن هذه الوثيقة تجعل من موقفها هذا اضحوكة . فان لم يكن هذا ارهاب الدولة ، فما الذي يكون اذن ؟ " .

وقال السناتور كلايبورن بل :

" لقد شنت هذه الحكومة حملة قهمة ضد الارهاب ، وفي نفس الوقت تورطت ، فيما يبدو ، في نفس الأنشطة الارهابية التي تدينها في مجالات أخرى " .

وقال السناتور توماس داووني :

" اذا كان موقف حكومتنا هو أنها تستخدم القنلة ، فان هذا يتعارض مع موقف الرئيس ومع اداة الارهاب " .

وأود أن أطرح على أعضاء الجمعية العامة الأسئلة التالية ، التي يمكن لكل منهم الاجابة عليها وفقا لقطائنه الخاصة . هل هذه الأعمال من أعمال ارهاب الدولة أم لا ؟ هل تتفق هذه الأعمال أولا تتفق مع قوانين الولايات المتحدة والتزاماتها الدولية ؟

لقد وجهت بلدان حركة عدم الانحياز في مناسبات عديدة نداءات قهمة مطالبة بموقف العدوان على شعوب أمريكا الوسطى ، وخاصة نيكاراغوا . وبعد نشر الألفام حول موانئنا الرئيسية هذا العام ، عقد مكتب التنسيق لبلدان حركة عدم الانحياز اجتطا عاجلا ، أدان فيه عملية زرع الألفام ، وحث على ضرورة وضع نهاية فورية لكل المناورات والأنشطة العسكرية الأجنبية في أراضي أمريكا الوسطى وامتداد سواحلها ، والقواعد العسكرية الأجنبية ولكل التهديدات والهجمات والأعمال العدوانية الموجهة ضد نيكاراغوا .

ثم بعد ذلك ، في الاجتماع الأخير لوزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيهورك أعيد تأكيد تلك الشواغل وبيانات الادانة ، كما أشير الى أن الأحداث التي جرت في العام الماضي ، وخاصة ما تعلق منها بالمعارك الجبهة والبحرية التي أودت بحياة الالاف من أبناء نيكاراغوا ، ونجبت عنها خسائر اقتصادية فادحة ، وكان هدفها الأول زهزمة استقرار نيكاراغوا واسقاط حكومتها ، لا مؤدى لها إلا زيادة خطر اندلاع حرب اقليمية .

ولم تقتصر بلدان عدم الانحياز في أى من المناسبتين على مجرد الاشارة بالتفصيل الى الأنشطة العسكرية الأجنبية وأعمال العدوان على نيكاراغوا . ففي كلتا المناسبتين

أوضحت حركتنا بكل جلاء أن هذه الأعمال "تتناهى مع روح الجهود المبذولة لصنع السلام التي تضطلع بها دول المنطقة" ، وأنها "تعرقل اجراء الحوار اللازم للتوصل الى حل سياسي تفاوضي لمشاكل المنطقة" .

هذا الموقف الواضح الذي اتخذه حركتنا لتوجيه الانتباه الى العقبة الحقيقية التي تعترض طريق تحقيق سلام كان ينبغي أن يتحقق منذ أمد بعيد في منطقتنا ، يجب أن يتيح الفرصة لبقية المجتمع الدولي كي يمعن النظر في الموقف . فمذ هام مضى ، وفي المناقشة التي جرت هنا ، أوضحنا أن العملية الأخرى ، العملية المناهضة لعملية كونتادورا واتجاه الحوار ، تتقدم بخطى سريعة . تلك العملية ، الأخرى التي أشرنا اليها والتي تأخذ منطلقها ، وفقا لما قاله وكيل وزارة الدفاع الأمريكية - من أن المفاوضات ليست كافية لحسم الصراعات في منطقة أمريكا الوسطى وأن الأمر يتطلب احراز نصر عسكري ، يجب أن توضع نهاية لها ، وحل محلها التزام حقيقي يتجاوز مجرد ترديد الكلمات ، وينهي فورا والسى الأبد الحرب الدائرة في أمريكا الوسطى ، ودعم مجموعة كونتادورا ولدان عدم الانحياز في سعيها من أجل السلام .

لقد كان يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ يوما حاسما في تاريخ عملية صنع السلام التي بدأتها منذ عامين مجموعة كونتادورا عندما وضعت وثيقة بالأهداف المتوخاة تتضمن ٢١ نقطة تشكّل أساسا لمفاوضات السلام في أمريكا الوسطى .

وفي هذا الاطار ، تقدّمت نيكاراغوا باقتراح رسمي عنوانه : "الأساس القانوني لضمان السلم والأمن الدوليين لدول أمريكا الوسطى" . وهلاوة على ذلك ، قررت نيكاراغوا في العام الماضي أن تطلب من الجمعية العامة ادراج البند الذي ناقشه الآن على جدول أعمالها . وفي تلك المناسبة ، عندما قدّم هذا البند بناء على طلب نيكاراغوا ، واجهنا معارضة شديدة من جانب أولئك الذين يشعرون بأن الزوارق الحربية هي السبيل الوحيد الذي يمهّد الطريق الى تحقيق السلام . وكانت حجّتهم في ذلك الصدد أن جادرتنا لم تكن تهدف إلا الى القضاء على فعالية مجموعة كونتادورا .

ورغم جميع التحذيرات الزائفة والغامضة التي اختلفت فيها يتعلّق بادراج هذا البند ، برهنت النتائج ، مرة أخرى ، على أن نيكاراغوا كانت على حق ، وأن الهدف الذي عمل بلدى من أجله دونما كلل قد تحقق . وان المجتمع الدولي ككل قد استجاب لذلك بتأييده للقرار ١٠/٣٨ ، الذى يعنى عليها التأييد السياسي العالمي لمجموعة كونتادورا ولقضية السلام في منطقة أمريكا الوسطى .

لقد كانت هناك ظروف مماثلة ونتائج متشابهة أثناء المناقشة التي أجراها مجلس الأمن ، بناءً على طلب نيكاراغوا ، والتي أدت الى أن يعتمد مجلس الأمن بتوافق الآراء القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) . ومع ذلك ، لم تكن هاتان المناسبتان هما الوحيدتين اللتين أيدت فيهما نيكاراغوا جهود مجموعة كونتادورا . فقد كان الهدف من كل عمل وكل مبادرة من أجل السلام من جانب حكومة نيكاراغوا بلوغ هذه الغاية . وهذه الروح ، أنشئت لجنة مشتركة للتحقق ، من كوستاريكا ونيكاراغوا ، تحت راية مجموعة كونتادورا ، وكانت أداة مفيدة في معالجة مشاكل الحدود ، وتبادل المعلومات ، والتحقق من الأعمال التي ترتكبها العناصر المناهضة للثورة التي تعرّض للخطر العلاقات بين بلدينا الشقيقتين .

وهذه الروح أيضا ، تقدّنا مرارا وتكرارا بمقترحات من أجل اجراء حوار مباشر مع السلطات في هندوراس ، من شأنها أن تجعل بالامكان ، دون شروط مسبقة من أى نوع ، وضع أساس لاتفاقات تكفل اقامة علاقات من التعاون والاحترام المتبادل بين البلدين . والهدف من وراء ذلك ليس سراً ، وليس من العسير أن نوضّحه . فنحن ثورة فتية ، تهددها وتمارس العدوان عليها دولة عظمى ، وهي ثورة تدفع كل يوم من دمنا أفضل أبنائنا ثم بقائنا .

لذلك نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ما من شيء غير الجهد الاقليمي الحقيقي ، مثل الجهد الذي بدأته منذ عامين بلدان مجموعة كونتادورا والذي حظي بالتأييد الثابت من المجتمع الدولي ، يجعل بالامكان ايجاد السبيل لتجنب التكرار المأساوى للتاريخ ، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين القارت والاقليم .

هذه هي السنة الثانية التي تواصل خلالها مجموعة كونتادورا بذل جهود مكثفة ، وقد تكفل عملها بوثيقة معنونة " وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى " مؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وكانت الوثيقة نتاج عملية مشاورات ومفاوضات مطوّلة ومكثّفة مع حكومات أمريكا الوسطى ، وتمثّل خطوة رائعة وإنجازا عظيما للجهود الشاقة المبذولة للحفاظ على السلم من جانب مجموعة كونتادورا .

وقد أخطرت نيكاراغوا مجموعة كونتادورا ، بعد أن درست الوثيقة دراسة مستفيضة ، ونحّت المصالح الوطنية جانبا من أجل السلم في المنطقة ، باستعدادها الكامل للتوقيع الفوري ولا أية تحفظات أو تعديلات على وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام . وبعد اعلان حكومة بلدى مباشرة ، أبدت وزارة خارجية الولايات المتحدة علنا ملاحظاتها بشأن الوثيقة ، وشدّت منذ ذلك الوقت حملة مركّزة للضغط تستهدف إعادة فتح مفاوضات مضمونية ، مؤخّرة بذلك التوقيع على الوثيقة . ويدرك الكل أن أساليب التأخير هذه مصمّمة لكيفية لفرض شروط غير مقبولة على نيكاراغوا ، والانتظار الى وقت أكثر مواتاة من الناحية السياسية ، بغية توجيه ضربة قاضية بغير وجود عقبات سياسية أو التزامات قانونية يكون قد تم الدخول فيها . ولحسن الحظ ، تدرك البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا اذراكا تاما الخطر الذي ينطوى عليه هذا النوع من المواقف ، وقد أوضحت علانية الحاجة الى التوقيع على الوثيقة بسرعة بعد أن نَقح النص على نحو لا يدع مجالاً لإعادة فتح مناقشات رئيسية ، وكررت هذه النقطة في البيان المشترك للوزراء ، الذي أدلى به في مدريد . ومن الضروري في هذا الوقت الحاسم بالنسبة للسلم في أمريكا الوسطى أن يضافر المجتمع الدولي بأكمله جهوده مع جهود بلدان كونتادورا ولا يسمح للمناورات الغربية عن قضية السلم أن تحول دون التوصل السريع الى التزامات يتم الدخول فيها من خلال الوثيقة المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر .

وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة تتهدّد تأييدا حقيقيا عملية صنع السلام في المنطقة التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا ، والتي هي الآن في مرحلتها النهائية ، كما دأبت على

القول حتى الى ما قبل اعلان نيكاراغوا قبولها للوثيقة فوراً ومدون تحفظات ، فان أمام الولايات المتحدة فرصة اليوم لتؤكد موقفها بالاعلان عن استعدادها لتأييد البروتوكول الاضافي لجميع البلدان الراغبة في الاسهام في السلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وذلك الموقف وحده هو الذي يمكن أن يحول الى حقيقة نوحاً من التأييد الذي يمكن ، مع شيء من التبرير ، أن ينظر اليه بتشكك باعتباره من قبيل الخطب الانتخابية للاستهلاك المحلي فقط .

اننا نرحب ببيان البلدان الأوروبية التي أعلنت ، بمناسبة اجتماع سان خوزيه الأخير بين بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية واسبانيا والبرتغال من جهة ومجموعة كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى من جهة أخرى ، عن استعدادها لتقديم تأييدها للسلم في أمريكا الوسطى من خلال توقيع ذلك البروتوكول الاختياري . وط النقاش الجاري اليوم بشأن هذا البند الآ فرصة ممتازة أيضاً للولايات المتحدة لتعيد التزامها بالسلم في أمريكا الوسطى وأن تفعل ذلك ؛ أي ، بعبارة أخرى ، تعلن أنها قررت توقيع البروتوكول الاضافي .

في هذا العام ، خلافاً لما حدث في دورة الجمعية السابقة ، أخذت بلدان مجموعة كونتادورا زمام المبادرة في اعداد وتقديم مشروع قرار يركز على جهود الدول الأربع لصنع السلم ، وبتن وجهات نظرها بشأن المرحلة الحاسمة التي وصلت اليها العملية ، محاولة أن تحصل على أوسع تأييد من المجتمع الدولي بغية الاكمال السريع للعملية . ونحن نعتقد أن مشروع القرار هذا يتطابق مع وجهة نظرنا بشأن هذه المسألة ، يودّ وفد بلادي في هذا الصدد أن يعلن عن تأييده القوي لمشروع القرار ذلك . واننا نودّ أيضاً أن نشجع مجتمع الدول بأسره على أن يعلن ، بنفس الطريقة ، تأييده لعمل أعضاء كونتادورا ، وهو تأييد ضروري في هذه اللحظة للتوقيع والتصديق السريعين على الاتفاقات الواردة في الوثيقة المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر .

وترديداً للكلمات السفير مونيوز ليدو من المكسيك ، نثق في أن المجتمع الدولي سيكون الآن في موقف يمكنه من تأييد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

ونحن نعتقد أن هناك قائمة طويلة ولا تنتهي من الحقائق والحجج التي تبين أن الأخطار لم تزل موجودة وأن الموقف ما زال قاتماً كما يتضح من الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن . فعلى نحو مغالف لجهود مجموعة كونتادورا ، قامت الولايات المتحدة ، ولا تزال تقوم ، باجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق في المنطقة ، كما صدرت عنها تهديدات ووقعت هجمات ، ولا تزال تصدر وتقع ، على سيادة واستقلال نيكاراغوا . ونحن نعتقد أنه يجب وضع حد لسياسة العدوان هذه ، التي تواصل الولايات المتحدة انتهاجها ضد بلدى ، منتهكة بذلك جميع الأعراف والعباء الدولية ، والتي أودت بحياة الآلاف من أهالي نيكاراغوا وكبدتها خسائر بلغت ملايين الدولارات . وهذه الحقيقة ، التي لا لبس فيها ، هي التي دفعت حكومة بلدى الى تقديم مشروع قرار يستهدف كسب أوسع تأييد على أمل أن يقود الاستهجان الدولي المسؤولين عن حرب الابادة هذه ، التي تشن على شعبنا ، الى تغيير آرائهم . ولا نعتقد أن مشروع القرار هذا يتجاوز ما تم القبول به من جانب الجميع ، كما أنه لا يطلب إلا شيئاً واحداً ، هو انهاء العدوان ضد نيكاراغوا . ولذلك ، فاننا نأمل أن يشكّل التأييد الجلي والحازم من قبل بلدان حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي تعبيراً راسخاً عن عزمهم على احلال السلم في المنطقة ووقف العدوان على بلدى من خلال التصويت لصالح مشروع القرار A/39/L.7 .

وفي الختام ، أود أن أقول مؤكداً أن المجتمع الدولي قد وصل الى وقت يتعتم فيه تحديد المواقف على نحو ملائم بالنسبة للأمر التي تمس مصالح البشرية بأسرها والنسبة للأزمة الخطيرة التي تعاني منها أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، على المجتمع الدولي أن يقرر ما اذا كان سيختار السلم والاسهام من أجل تحقيق السلم باعتماد عملية كونتادورا واعتماد مشروع قرار نيكاراغوا ، أو كان سيسمح لشبح الحرب الاقليمية أن يظل مخيماً على منطقتنا ، وأن يظل غير مجال بحالة الحرب فيها ، وعلية أن يبرز ذلك للأجيال القادمة . اننا نأمل - واننا لعلى يقين - من أن البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء في المجتمع الدولي والبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز ستختار السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ،

أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند ستقفل في الساعة ١٧/٠٠ من هذا اليوم ، وذلك عملاً بالمقرر الذي اتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة .

ان اهمية مناقشة البند المتعلق بالحالة في امريكا الوسطى ، تبرز في ظل الاهتمام الذى اولته غالبية دول العالم في المناقشة العامة لهذه الدورة تجاه الوضع السياسى والعسكرى الذى تمر به منطقة امريكا الوسطى . ولقد اعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود لدول عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين فى البيان الختامى الصادر عن اجتماعهم فى بداية شهر اكتوبر الحالى من قلقهم العميق من انه بالرغم من النداءات من حركة عدم الانحياز والجمعية العامة فقد تدهور الوضع في امريكا الوسطى بشكل خطير نتيجة للجسوء المتزايد للسياسة الامبريالية فى التدخل عبر استغلال اراضى الدول المجاورة للعدوان على دول اخرى وانشاء قواعد عسكرية والقيام بمحاولات طنية وسرية لزعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا مثل تلغيم موانئها الرئيسية انتهاكا للقانون الدولى وكذلك الأعمال المتعددة من العدوان والضغوط والتخريب الاقتصادى الذى يمارس ضد بلدان المنطقة .

ان وفد بلاى يود ان يؤكد على مجموعة من الامور الهامة التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تقييم الأوضاع السائدة في امريكا الوسطى ويمكننا ان نلخصها فى النقاط التالية :

أولا : لقد أكد وزير خارجية بلاى فى خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ما يلي :

" اننا ان نعهد جهود مجموعة الكونتادورا من أجل احلال السلم والاستقرار فى منطقة امريكا الوسطى بعيدا عن النفوذ والتدخل الامريكى فى الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، نهيب بمنظمتنا الدولية أن تكثف جهودها لدعم شعوب المنطقة ونضالها فى مواجهة هذه التدخلات " .

اننا نؤكد اقتناعنا بأن مبادرة مجموعة دول الكونتادورا تشكل أفضل السبل لاحلال التسوية السياسية فى امريكا الوسطى . ولقد حظيت هذه المبادرة والجهود المكثفة التى قامت بها مجموعة الكونتادورا لما يقارب السنتين بدعم مجلس الأمن بقراره ٥٣٠ (١٩٨٣) وقرار الجمعية العامة ٣٨ / ١٠ ، كما أكد الأمين العام ، فى تقريره الى هذه الدورة حول الحالة فى امريكا الوسطى ، الأهمية الخاصة لجهود مجموعة الكونتادورا . ولقد اشترت هذه الجهود فى وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون فى امريكا الوسطى الصادرة فى ايلول / سبتمبر

١٩٨٤ ، التي تشكل أفضل الوسائل السلمية للتوصل الى تسوية سياسية في المنطقة . ومن المهم أن نشير الى ان نيكاراغوا ، قد قبلت أن تسهم في هذه الوثيقة بمجلتها وبدون أي تحفظات ، واننا نطالب بقية دول المنطقة أن تحذو حذو نيكاراغوا . كما اننا نرى ان جدية الدول في احلال السلم والتعاون في امريكا الوسطى ترتبط بالتزامها بهذه الوثيقة وضمان تنفيذها الكامل . وطينا في هذه الدورة أن نؤكد من جديد دعمنا لجهود مجموعة الكونتادورا وكشف وادانة كافة المحاولات الرامية الى عرقلتها أو تجاوزها وممارسة الضغوط للتخلي من الالتزام بها .

ثانيا : اننا في الوقت الذي نؤكد على حق كافة دول المنطقة في السلم وفي تقرير مصيرها ومستقبلها بحرية وبدون تدخل خارجي تحت أي مبررات ، نؤكد ان احلال السلم في هذه المنطقة لن يتحقق الا باحترام حق نيكاراغوا في السيادة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي . ولن يتأتى هذا الشرط في ضوء المخاطر والتهديدات والعدوان التي تواجهها نيكاراغوا من خلال تصعيد النشاطات العسكرية السرية والعلنية التي تمارسها وتمولها الإدارة الامريكية انتهاكا لمبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . ان التواجد العسكري والمناورات العسكرية في امريكا الوسطى وتنظيم وتدريب وتمويل الأعمال التخريبية العسكرية للمرتزقة بهدف الاطاحة بحكومة نيكاراغوا أصبحت سائل مكشوفة يؤكد مسؤولو الإدارة الامريكية انفسهم ، تورطهم فيها . كما أن وثائق وكالة الاستخبارات المركزية التي نشرت مؤخرا ، تكشف بعض أبعاد هذه العمليات ومن ضمنها القيام بالاعتقالات السياسية في نيكاراغوا . ان مثل هذه العمليات ليست بجديدة ، فتاريخ الولايات المتحدة ووكالة الاستخبارات المركزية مع كوبا وشيلي وفواتيمالا ثم غزو واحتلال غرينادا يؤكد استمرار هذه السياسة العدوانية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

ان اليمن الديمقراطية تدين السياسات والممارسات العدوانية الرامية الى النيل من استقلال وسيادة نيكاراغوا وتؤكد مجددا تضامنها ودعمها لحكومة وشعب نيكاراغوا تحت قيادة الثورة الساندينية ، وتطالب المجتمع الدولي ان يضاف دعمه لنيكاراغوا في تشييت طريق تطورها الاقتصادي والاجتماعي المستقل ، وضمان نجاح الانتخابات المقررا جبرائها في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر القادم واحباط كافة المحاولات الرامية الى عرقلتها ، واتخاذ

الخطوات العملية العاجلة لمواجهة الأعمال العدوانية التخريبية ، التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وتزيد من مخاطر الحرب في المنطقة ، وتعميق الحوار الضروري من أجل التوصل الى تسوية سياسية لمشاكل المنطقة . كما اننا نطالب الادارة الامريكية بالالتزام بنصوص الاجراءات المؤقتة التي وردت في قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ أيار/مايو من هذا العام .

ثالثا : لقد أكد اجتماع الوزراء ورؤساء الوفود لدول عدم الانحياز على الحاجة الى التوصل الى تسوية سياسية شاملة في السلفادور بواسطة المفاوضات ومشاركة كافة القوى السياسية الممثلة لشعب السلفادور بما في ذلك الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة بربونودومارتي للتحرير الوطني . وانطلاقا من حرص ثوار السلفادور على تحقيق التسوية السياسية الشاملة للأوضاع الداخلية المتدهورة في السلفادور والتي ازدادت تدهورا نتيجة للتدخل الامبريالي في شؤونها الداخلية ، فقد كان تجاوب ثوار السلفادور ايجابيا بالدخول في حوار مع الحكومة السلفادورية بهدف انهاء الحرب الاهلية واحلال الأمن والاستقرار في السلفادور .

اذا كان لنا ان نرحب ببدء الحوار من أجل احلال السلام والتسوية السياسية الشاملة في السلفادور وتأكيد الأطراف المشاركة حرصها على مواصلة عملية التفاوض فاننا نرى ضرورة ان تؤدي هذه المفاوضات الى نتائج مثمرة وايجابية تمنح شعب السلفادور مسن الاستقرار . كما نحدّر من كافة المحاولات الامبريالية التي تهدف الى اعاقة التوصل الى تسوية سياسية لهذه المشكلة ولا زالت تكرر خيار الحل العسكري الذي فشلت في تحقيقه حتى الآن .

في الختام فاننا نأمل ان تؤدي مناقشاتنا هذه في الدورة الحالية بالنسبة لامريكا الوسطى الى نتائج ايجابية تدفع قدما عملية احلال التسوية السياسية في امريكا الوسطى وتؤدي الى تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة بما يخدم مصالح شعوبها والسلام والأمن الدوليين .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية من الانكليزية) : منذ حوالي

١٠ / ٣٨ ، باتت هذه الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ١٠ / ٣٨ بشأن البند الهام الذي نظره اليوم مرة أخرى . وكان ذلك القرار محصلة جهود مطوّلة ومضنية ، وخاصة من جانب الدول الأعضاء في مجموعة كونتادورا : بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وهو يهدف الى تذليل الخلافات في النهج والمواقف والتوصل الى توافق الآراء في الجمعية العامة . كما انه عكس ايضاً روحاً تشييراً الايجاب من المرونة والسعي الى الحلول التوفيقية من جانب الدول المعنية ، وصفة خاصة تلك التي كانت أكثر تضرراً بصورة مباشرة من الحالة الخطيرة في المنطقة .

وقد اعتبر العديد منا ، أو على الأقل اعتبر أكثرنا تفاعلاً ، ان اعتماد القرار ١٠ / ٣٨ بتوافق الآراء هياً السبيل الممكن للسلم والاستقرار في منطقة نكبت بالتوتر وعدم الاستقرار والصراع طوال عقود عديدة . وكنا نأمل ان تحقق جهود مجموعة كونتادورا التي شهد ازدهارها التأييد الاجماعي للمجتمع الدولي تقديماً سريعاً صوب نهاية ناجحة . وكان أطمنا ايضاً ان تجد روح التوفيق المجددة في القرار ١٠ / ٣٨ انعكاساً لها في الواقع الفعلي .

ويعطي تقرير الأمين العام حول ذلك البند الوارد في الوثيقة A/39/562-S/16775 المؤرخة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر صورة حديثة من التطورات التي وقعت بذلك الخصوص خلال العام الماضي . وقد زودنا البيان الشامل لممثل المكسيك الذي استمعنا اليه منذ فترة وجيزة هذا الصباح ، بمعلومات هامة ومفيدة عن تطور وتبلور عملية الكونتادورا . وما من شك في ان الجهود الدؤوبة لمجموعة كونتادورا ومدى النجاح الذي حققته تلك الجهود يمثل أكثر ما يعبر عنه مجازاً بالبطانة الغضبية للسحب القائمة . والواقع ان الكثيرين منا اعتقدوا ، قبل شهر مضى ، ان تلك الجهود كانت موشكة على النجاح النهائي ، وان كل ما يتبقى طيهم من عمل كان تتوجها بالتوقيع على وثيقة كونتادورا المنقحة للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . إلا انه من المؤسف ، كما أوضحت التطورات الأخيرة بجلاء ، مازال الاتفاق النهائي قريباً وفي الوقت ذاته بعيد المنال ، وكلما امتدت ايدينا لتمسك به ازداد تباعداً .

وإنما يظل مدى ما سجلته جهود كوتادورا من نجاح باعثة على التفاؤل والأمل ، تظل الحالة ، كما هي في الواقع ، باعثة على منتهى القلق . لقد استمعنا هذا الصباح الى البيان الهام الذي القاه الممثل الدائم لنيكاراغوا ، وأطم الجمعية العامة فيه ، مرة أخرى ، بعبارات حية ولسنة بالتهديدات والصفوط والمحن والقلقل التي مازال بلده يتعرض لها . ولقد شهدنا خلال العام الماضي سيلا لا ينقطع من الاتهامات والانتهاكات المضادة بشأن حوادث التدخل وأعمال العدوان والاستفزاز ومن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها . واجتمع مجلس الأمن ثلاث مرات هذا العام — وست مرات في العاميين الأخيرين — للنظر في الشكاوى المقدمة من نيكاراغوا . ان بث اللغام في عدد من موانئ ومرافئ نيكاراغوا في مطلع هذا العام ، والذي لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأنه ، كان موضوع حكم أصدرته محكمة العدل الدولية في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ أيدت فيها المحكمة شكوى نيكاراغوا وأوصت باتخاذ تدابير محددة مؤقتة .

ان عدم الاستقرار والنزاع والتوتر لا تعتبر أوضاع جديدة على أمريكا الوسطى ، فالأجيال المتعاقبة في ذلك الجزء من العالم لم تعرف معنى العيش في سلام أو تترك لتقرر مصيرها بمنجاة من الصفوط أو التدخلات الخارجية . ان اسباب عدم الاستقرار في أمريكا الوسطى ترجع جذورها الى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المزمنة بقدر ما ترجع الى الميل للتدخل في شؤون المنطقة من قبل قوى خارجية ، وقد أدى العامل الأخير ، ومع مرور الوقت ، الى تفاقم الأمراض الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والكامنة أصلا ، بدلا من العمل على حلها . ولقد تزايدت سياسات وأعمال التدخل بما يتناقض مع مقاصد الميثاق ومبادئه وعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)) ، ومع اعلان عدم جواز التدخل بجميع انواعه في الشؤون الداخلية للدول (القرار ٣٦/١٠٣) . وقد تنامي مستوى المواجهة والصراع الى أبعاد تنذر بالخطر وتمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن .

وينعكس ما تشير به الحالة في أمريكا الوسطى من قلق بالغ ومتواصل لدى المجتمع الدولي ، في حقيقة ان وزراء خارجية ورؤساء الوفود لعدد يصل الى ٦٨ من الدول الأعضاء وجدوا من الضروري التأكيد على تلك الحالة في المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية

العامّة . وفيما يخص بلدان حركة عدم الانحياز ، فقد تابعت باهتمام خاص التطورات في المنطقة . وأوضح وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في اجتماعهم الأخير الذي عقد في نيويورك ما يلي :

" أعاد الوزراء ورؤساء الوفود الى الأذهان ما أعرب عنه في مؤتمر القمة السابع لعدم الانحياز المعقود في نيودلهي من قلق ازاء استمرار تدهور الحالة في أمريكا الوسطى ، وما أعرب عنه في المؤتمر من أمل في أن يؤدي وقت المناورات العسكرية أو استعراضات القوة الى المساعدة على تخفيف حدة التوتر وطى تيسير اجراء الحوار اللازم للتوصل الى حلول سياسية وتفاوضية لمشاكل المنطقة " (A/39/560-S/16773 ، الفقرة ٨١) .

" وأعربوا عن رأي مؤداه ان التطورات الجديدة ، التي جرت منذ الاجتماع الوزاري الأخير ، والتي يتجلى أساسا في شن حرب جوية وصحية أسفرت عن مصرع الآلاف من النيكاراغويين وحدوث خسائر اقتصادية فادحة بهدف زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا ولاطاحة بها ، تزيد من أخطار نشوب حرب اقليمية وتعوق اجراء الحوار اللازم لايجاد حل تفاوضي وسياسي لمشاكل المنطقة " (المرجع نفسه ، الفقرة ٨٢) .

ودعا الوزراء ورؤساء الوفود ما يلي :

" الى وضع نهاية فورية لجميع التهديدات والهجمات والأعمال العدوانية التي تمارس ضد شعب وحكومة نيكاراغوا " (المرجع نفسه ، الفقرة ٨٣) .
ولا أستطيع إلا ان اؤكد من جديد ذلك الموقف الذي اعتمدته بلدان حركة عدم الانحياز بشأن الحالة التي تواجه نيكاراغوا ، وهي بلد غير منحاز تقيم معه الهند روابط الأخوة والتعاون * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد قادر (ماليزيا) .

لقد جرت تطورات هامة في السلفادور خلال الأسابيع الأخيرة . ونرحب بالحوار الذي بدأ بين جبهة فارابوندو ماريتي للتححرر الوطني والجبهة الثورية الديمقراطية وحكومة السلفادور . بيد انه ما يدعوللطق ، ان الصراع الداخلي المسلح مازال مستمرا بلا هوادة بل انه قد ازداد حدة . ونأمل ان يتوقف العنف والصراع في الأسابيع القادمة ، وان تواصل الأطراف المعنية حوارها من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة يمكنها ان تؤدي الى سلام دائم يقوم على العدل واحترام حقوق الانسان .

وما أقل من يختلفون على ان مشاكل امريكا الوسطى لا يمكن حلها إلا بالطرق السياسية . ونعتقد ان جهود مجموعة الكونتادورا محاولة فريدة في نوعها من أجل التوصل الى حلول اقليمية وتفاوضية تقوم بها بلدان امريكا اللاتينية فيما بينها . واقتبس مرة أخرى من البيان الختامي للاجتماع الوزاري الذي عقد مؤخرا :

" وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن اقتناعهم بأن عملية كونتادورا تشمل مبادرة اقليمية حقيقية وتشكل أفضل فرصة لتحقيق حل للأزمة عن طريق الوسائل السياسية . ولاحظوا مع الارتياح ما احرز من تقدم حتى الآن نحو ايجاد حل ، وان صياغة بيان كونتادورا المتعلق بالسلم والتعاون في امريكا الوسطى (في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤) ، يشكل مرحلة أساسية في سير عملية المفاوضات نحو تحقيق السلم في المنطقة " (الوثيقة S/16773-560-39/8 ، الفقرة ٨٤) .

وكما ذكرت آنفا في كلمتي ؛ كان الكثيرون منا ، ممن تابعوا عن كثب تعاقب أحداث سيناريو جهود الكونتادورا ، قد اقتنعوا بأن النسخة المنقحة من وثيقة الكونتادورا كانت قد باتت - في واقع الأمر - وثيقة متفقا عليها . وكما بين الأمين العام في تقريره ، أوضح له وزراء مجموعة الكونتادورا أن النسخة المنقحة من الوثيقة محصلة مشاورات مكثفة وتبادل لوجهات النظر مع جميع بلدان أمريكا الوسطى ، وانها تعكس جهدا يرمي الى ادماج الاسهامات المختلفة ، والتوفيق بين تلك الجوانب التي ظل هناك اختلاف عليها . ونيكاراغوا جد يسرة بالشكر لأنها وافقت على التوقيع على الوثيقة بغير تحفظات . ومن المفارقات الغربية للوضع أن استجابة نيكاراغوا السريعة واستعدادها لم يستجلب الثناء الذي تستحقه . بل دعا الى التشكك في دوافعها . ونأمل ألا تتخلف الدول الأخرى المعنية التي شاركت عن كثب في اعداد تلك الوثيقة عن الركب ضد التوقيع عليها . ونود أن نرد النداء الذي ورد في مشروع القرار المقدم من مجموعة الكونتادورا ، والذي يحث كل حكومات بلدان أمريكا اللاتينية على التعجيل بالمشاورات مع مجموعة كونتادورا بهدف الانتهاء من المفاوضات وتوقيع وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى في وقت مبكر ، ومن ثم يتيسر الالتزام الكامل بالتعهدات التي تنص عليها الوثيقة وبدء عمل آليات تنفيذها ومتابعتها .

وفي هذا الصدد ، أود أن أسترمي اهتمام الجمعية الى البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الكونتادورا بعد اجتماعهم الأخير في مدريد في ١٧ تشرين الأول / اكتوبر . فقد اتفقوا على استصواب ادراج تلك الملاحظات التي قدمتها دول أمريكا الوسطى والتي يمكن أن تسهم في صياغة أكثر دقة لما جاء في الوثيقة دون اخلال بالتوازن الذي حققته الوثيقة . ونأمل أن تجرى مشاورات أخرى بتلك الروح حتى يمكن أن تدغم الوثيقة حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

ان الحالة في أمريكا الوسطى مازال مصدر قلق بالغ على الصعيد الدولي ، وهو قلق تشارك فيه حكومة وشعب الهند مشاركة كاملة . ونحن في الهند ، قد نكون بعيدين عن المنطقة جغرافيا ، لكننا ، كبقية المجتمع الدولي ، نهتم اهتماما حيويا بالسلم والأمن الدوليين كما نهتم باحترام المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية للسلوك الدولي . فلا يمكن أن يستتب السلم والاستقرار والتقدم على أساس

سياسات هشة تنبني على التدخل بكل أشكاله والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها
فعلا أو فرض طرق حياة أو نظم حكم من الخارج ، بل ينهني السلم والاستقرار والتقدم طس
أساس القبول بتطلعات الشعوب التي تعبر عنها من خلال المؤسسات والعمليات الديمقراطية
وهن طريق تعدد القيم والأنظمة وحسن الجوار والحوار السياسي والتعايش السلمي . وأي
طريق آخر ماله الفشل لا محالة .

ولقد أسهمت مجموعة الكونتاد ورا اسهاما ملحوظا في تنقية الجو في المنطقة وتأكيد
صلاحية تلك المبادئ . وتمثل الوثيقة التي وضعتها مجموعة الكونتاد ورا نهجا دينا ميا بناء
ومستقبليا . وسوف تكون عملا سياسيا يتسم بالحنكة وبنفاذ البصيرة يمكن اعتماده كإطار لبناء
مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التعاون في المنطقة . ونحن نناشد جميع
الحكومات المعنية أن تفتتم هذه الفرصة فلربما لا تسنح مرة أخرى .

السيد البان هولغين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

لقد شجعنا تأييد المجتمع الدولي الذي أعرب عنه ١٢٠ مثلا أثناء مناقشات الجمعية
العامة على أن نواصل النضال من أجل السلم في أمريكا الوسطى . وتود حكومتي أن تعرب
عن امتنانها للكلمات الغياضة التي قبلت هنا حول مهمة مجموعة الكونتاد ورا والبيانات الهامة
التي ألقيت بصدور البحث عن حلول لمشكلات أمريكا الوسطى . والآن ، وقد انتهت المناقشة
العامة ، من المناسب أن نتبين ما المبادئ الأساسية التي يؤيدها الجميع ، وما الخطوات
التي اتخذت في إطار مجموعة الكونتاد ورا ، وما حالة الأنشطة الحالية من أجل السلم ،
وما هي الجهود النهائية التي ينبغي القيام بها ليزدهر الوئام في المنطقة .

لقد فسر الرئيس بلمباريو بيتانكور رئيس جمهورية فنزويلا مهمة الكونتاد ورا فيما يلي :

" ان أمريكا الوسطى هي مثال للمشاكل الهيكلية التي يجب أن تحلها

شعوبها وحدها في الاطار السيادة لمطامحها ومؤسساتها الحقيقية . وهذا هو
ما تستهدفه أعمال مجموعة كونتاد ورا التي تسعى الى تلبية حاجة ما في عملية
تحقيق السلم في المنطقة وهي تستند الى الأهداف المشتركة للمكسيك وفنزويلا
ونما وكولومبيا بالاضافة الى الدعم القوي الذي تقدمه كل بلدان أمريكا الوسطى ،
في العمل من أجل تهيئة أحوال من الحرية يمكن فيها لكل بلد أن يقرر مستقبله ."

" ان العنف والتوترات والحوادث والتخلف والظلم كلها أعراض لأزمة نسي فيها التعاميش وتقرير المصير ، وتظهر فيها الدولتان العظميان الرئيسيتان وهما تتدخلان على نحو مخز في الأراضي حيث يترك الفلاحون زراعتهم ليحملوا الأسلحة الأجنبية وليحفروا قبورهم بأنفسهم " . (A/38/PV.19 ، ص ١٠ ، ١١)

وفي المهمة المشتركة التي عرفها العالم باسم فلسفة الكونتادورا قام رؤساء البلدان الأربعة ، بالتعاون مع وزراء خارجيتهم ، بتشخيص المشكلات ودعوا الأطراف الى التفاهم وسعوا الى اجراء الحوار واقترحوا اتفاقات واقترحوا صيغا توفيقية ودقوا أبواب الأقوياء طالبين منهم أن يتفهموا أفكارنا ويؤيدوا جهودنا .

وفي هذا الصدد ، وقع رؤساء كولومبيا والمكسيك ونما وفنزويلا اعلان كانوا الذي فتح الباب في عام ١٩٨٣ رسميا أمام عملية الكونتادورا . وفي ايلول /سبتمبر من نفس العام قدم وزراء خارجية تلك البلدان وثيقة الأهداف وساهم معهم مساهمة فعالة وزراء خارجية السلفادور وفواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . وقد رحب رؤساء تلك البلدان الخمسة بالوثيقة بعد ذلك بأيام قلائل . والعقيدة المهيمنة على تلك الوثيقة هي أن الالتزام بمبادئ القانون الدولي ومبادئ القانون المشترك بين البلدان الأمريكية ينبغي أن يكون المسير والمهيمن لأعمال هذه المجموعة من الدول . وركزت الوثيقة على حق تقرير المصير للشعوب وعلى عدم التدخل ومساواة الدول في السيادة وحل المنازعات سلميا والكف عن التهديد باستخدام القوة واحترام السلامة الإقليمية للدول والتعددية في كل مظاهرها والوجود الكامل للمؤسسات الديمقراطية وتعزيز العدالة الاجتماعية والتعاون الدولي من أجل التنمية والنهوض بحقوق الانسان واحترامها وحظر الارهاب والتخريب .

وخلال المحادثات والمفاوضات والكلمات والمفاوضات والاجتماعات والزببسات والآحاد يث المتعاقبة على مدى عام ، اعتبرت تلك المبادئ كأساس عام وطني لكل الأعمال . وصيغة أخرى اعتبرت كلاً لا يتجزأ لا يمكن للبعض أن يختاره ولللبعض الآخر أن يهمله ، بل ينبغي أن تشكل كل تلك المبادئ أساسا راسخا يبنى عليه السلم في أمريكا الوسطى .

وأخيرا ، في ٧ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أرسل وزراء الخارجية الى رؤساء بلدان أمريكا الوسطى وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وهي الوثيقة A/39/562-S/16775 . وفي الرسالة التي أحالت تلك الوثيقة أوضح وزراء خارجية مجموعة كونتادورا أن تلك النسخة المنقحة للوثيقة جاءت حصيلة مشاورات مكثفة ، وتبادل واسع للآراء مع جميع حكومات بلدان أمريكا الوسطى ، وهي تبين الجهد الذي بذل لدمج شتى الاسهامات التي تمت من أجل تنقيح واثراء الوثيقة ، وبالتالي تعمل على تيسير التوصل الى توافق في الآراء يتجلى في التزامات قانونية يتعهد بها جميع الأطراف .

كما أشار وزراء الخارجية أيضا الى انه من الضروري أن تقوم الحكومات الأخرى التي لها مصالح وروابط في المنطقة باحترام حق شعوب أمريكا الوسطى في تقرير المصير ، وأن تبدي تأييدها القاطع لاجل التفاوض السياسي محل استعمال القوة ، وللتفاهم والتعاون فيما بين حكومات المنطقة .

وتضع الوثيقة أيضا الأولويات الأساسية للعمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين بدونهما يعتبر أي جهد يبذل من أجل السلم جهدا ضائعا وقصيرا الأجل . وتشير الوثيقة الى الحاجة الى استعادة الثقة في المنطقة . اننا نفهم أن الثقة وحدها يمكن أن توجد أساسا صلبا للحوار والتعاون بين الأمم . كما تحدد الوثيقة أيضا العوامل التي تعتبر الأسباب الرئيسية لزعة الاستقرار ، وتشكل - بين جملتها أمور - لجنة تحقق ورقابة للأمور المتعلقة بمسائل الأمن وذلك لضمان الالتزام بأهدافها . وتحت الوثيقة على أن يتم - على اثر استكمال المرحلة الأولى لصيانة السلم - تناول عمليات التغيير الاجتماعي الرامية الى انقاذ أمريكا الوسطى من براثن فترة الاستياء الطويلة التي مرت بها ، والظلم والفاقة المتأصلة في هيكلها الاجتماعي .

وفي هذا السياق ، تم اتخاذ خطوات هامة ومفيدة للغاية ، مثل الحوار الذي جرى مؤخرا في سان خوسيه بكوستاريكا بين وزراء خارجية كل من بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، وبلدان أمريكا الوسطى الخمسة ، وبلدان مجموعة كونتادورا الأربعة . وبعد الاعلان الختامي لوزراء الخارجية نمونجا للتفاوض والتوازن فيما يتعلق بشؤون المنطقة .

وبعد تقديم الوثيقة الى حكومات امريكا الوسطى لدراستها ، بدأت عملية استعراض وتعديل ، لبحث الشواغل التي أعربت عنها تلك الحكومات . وقد أطن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا في بيان صدر في مدريد في ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، عن ارتياحهم ، ان تلقوا من حكومات امريكا الوسطى ما يفيد استعدادها لتوقيع وثيقة كونتادورا بأسرع ما يمكن . وفي هذا السياق ، أفصحت الحكومات الخمس للمنطقة عن مواقفها ، ومن ثم ، ستكون الملحوظات التي أبدتها مفيدة للغاية في اختتام المرحلة الحالية للعملية . وفي صقل العكس النحو المقترح . ووافق وزراء الخارجية على استصواب ادرج تعليقات حكومات امريكا الوسطى ، التي من شأنها أن تسهم في زيادة ايضاح صياغة الوثيقة دون اخلال بالتوازن المحرز بها . ان مشروع القرار A/39/L.6 ، الذي قدمته بلدان مجموعة كونتادورا الأربعة ، يحاول ان يلخص البيانات التي ادلى بها هنا ممثلو مختلف الدول . ويسعى جاهدا الى تقديم التأييد الضروري للجهود الرامية الى السلم ، تلك الجهود التي تمر بأشد مراحلها حرجا ، ويحث حكومات امريكا الوسطى على تأييد أحكام وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون فسي امريكا الوسطى ، بمجرد أن تنتهي عملية الاستعراض . وترجو كولومبيا أن يتم اعتماد مشروع القرار المذكور بتوافق الآراء .

ان بلدان مجموعة كونتادورا فخورة بعملها . لانها تعلم انها لم تخيب آمال شعوب امريكا الوسطى ، أو آمال شعوب المجتمع العالمي . وتعرب كولومبيا عن بالغ ارتياحها لمعادنات السلم التي بدأت في السلفسادور ، وسوف تقدم تأييدها بغية تحقيق نجاحها .

ان المفاهيم العميقة الواردة في وثيقة كونتادورا ستكون اسهاما قيما للقائسون الدولي . وصفة طامة ، تعلن الهدنة دائما عندما يكون أحد أطراف الصراع منتصرا والآخر مهزوما ، وطامة ما تفرض شروط هذه الهدنة رغبة المنتصر . لكننا في وثيقة كونتادورا لا نجد آيا من هذه الشروط ، لانها تسعى الى تحقيق مصالح شاملة من أجل التوصل الى حلول تفاوضية للخلافات الموجودة في المنطقة ، فهي تدمج القيم الأساسية بالنهج الواقعي . وتتضمن الوثيقة أحكاما خاصة بالالتزامات السياسية وأمور الأمن والشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك نصوصا خاصة بتنفيذ ومتابعة أحكامها .

ان كولومبيا تضع دائما ثقتها في فعالية الحوار والتفاوض ، حتى في الحالات التي تسودها فترات خطيرة من العنف والفوضى ويسرها أن تلاحظ أن الوثيقة تدفي الصيغة المؤسسية على هذين المبدأين بغية تحقيق التفاهم والتعايش السلمي . ومن شأن ذلك أن يخلق طاملا حيويا للنظام في العلاقات بين دول المنطقة ، وللحفاظ على السلم والأمن .

وهكذا ، أثرت المهمة الدبلوماسية للحوار بتجميع كل الأطراف المعنية حول مائدة التفاوض . وكان هذا هو موضع اهتمام مجموعة كونتادورا منذ البداية ، كي تضرب مثالا للصبر والتفاني حتى لا تترك أي مجال للشك أو اليأس أو عدم الاهتمام .

لقد أحبطت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى من جراء نظام الظلم الاجتماعي الذي ساد في بعض أجزاء المنطقة منذ أمد طويل ، التي أصبحت مرتعا للحركات المسلحة والمجاهبات العنيفة . لقد كان هناك وقت استفاد فيه المرتزقة من هذا الوضع ، فنهبوا الثروة ثم هربوا ، أو نصبت فيه بلدان أجنبية ديكاتوريات تابعة لها فسي المنطقة .

ان اقتصاد أمريكا الوسطى كان قد تحول الى الأفضل في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ووصلت معدلات النمو السنوي الى أكثر من ٥ في المائة ، لكن في السنوات الأخيرة فان تكلفة الوقود والأسعار العالية للفائدة واغلاق الأسواق الأجنبية وتدهورها ، وانخفاض أسعار المنتجات المحلية ، كل تلك العوامل أدت الى أزمة خطيرة تزعج تحست وطأتها بلدان المنطقة .

ان بلدان امريكا الوسطى في حاجة الى المعونة الاقتصادية وهي لا تدرك السبب في عدم حصولها عليها ، آخذة في الاعتبار انه لما كان عدد سكانها لا يشكل عبئا ساحقا على أى نظام ، فان موارد البلدان الصديقة يمكن أن توفر لها هذه المعونة . لقد مكنت الأزمات السياسية والاقتصادية من استغلال موقف كان يختمر لفترة من الزمن تحت النظرات الجشعة لهؤلاء الذين يستفيدون دائما من الأوضاع المضطربة . وعلى مدى سنتين ، كرست حكومات مجموعة كونتادورا أفضل جهودها لدعم المؤسسات الديمقراطية وتشجيع الاقتصاد واستعادة العدالة الاجتماعية ، مؤيدة في ذلك حق تقرير المصير ، وساعية الى اعادة السلم الى المنطقة . ولم يكن دافعها الى ذلك الرغبة الأنانية في السيطرة على المنطقة ، أو غرور حكامها أو الرغبة النهمية الى الشراء ، أو الرغبة في الحصول على معاملة تفضيلية . لقد أردنا الاشتراك في هذه الحرب الصليبية من أجل السلم لمجرد اننا نرغب في مساعدة البلدان المجاورة الصديقة على أن تنعم بالهدوء والازدهار والسعادة والحرية والسلم .

وعندما تنجز مجموعة كونتادورا مهمتها ، ستنعم بالاحساس بالرضا لأن بلدان امريكا الوسطى ستصبح سيدة مصيرها . ولكن جدية المشاكل الحالية وتعقدتها تجبرنا على اعادة اهتمام دقيق للمسألة ، وعلى الحذر الدائم لأن أى انتكاسة ستزيد من التوترات وتتسبب في تصعيدها الى أسوأ مستويات وصلتها حتى الآن .

ومن بين كل الصراعات العالمية التي سجلتها الأمم المتحدة سنة بعد أخرى ، فان الصراع في امريكا الوسطى هو الصراع الوحيد الذى وجد له حل من خلال صك قانوني جاد وضع في أقل من عامين منذ بداية العملية ، ولم يشكك أى أحد في سلامة ونقاء نوايا زعماء مجموعة كونتادورا الذين قرروا اشراك بلدانهم في عملية السعي من أجل السلم . وكما قال الرئيس بيتانكور ، فان قارتنا

" تريد أن تكون أرضا للتصالح لا للمواجهة . اننا لا نتطلع الى ميزة البدء في تحطيم دولة أو أخرى ، بل بالأحرى نرغب أن نرى الجميع يسوون نزاعاتهم بالوسائل السلمية ، بأسلوب متحضر ينطوى على الاعتراف المتبادل بالحقوق الأساسية للإنسان . وهذا هو شعار مجموعة كونتادورا ومصدر قوتها "

لقد أعربت شخصيات ومنظمات دولية ، بما فيها الأمم المتحدة والبابا يوحنا بولس الثاني والبرلمان الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ووزراء خارجية رؤساء وفود حركة عدم الانحياز وكل المتكلمين تقريبا في هذه الدورة للجمعية العامة - عن تعاطفهم مع جهود كونتادورا . اننا نشكرهم ونقبل ما قالوه بقيمته الحقيقية .

لقد أعرب البعض عن نفاذ صبرهم ازاء الخطوات التدريجية اللازمة في كل مرحلة - أي المشاورات والاتفاقات ، والحلول الوسط والتفاهم . ولكننا أدركنا جميعا ان أفضل المساعي التي تبذلها المجموعة قد انصبت على الصعوبات الأساسية ، وعلى تقديم تدابير لحلها . والأمل معقود على ألا ينظر الى أحداث هذه الأيام على أنها نضالات مبررة بين الأخوة ، بل بالأحرى على انها فترات ضرورية لايجاد الحلول الوسط في اقليم يسعى فيه السكان سعيا صادقا عنيدا الى تكامله وممارسته النشطة للسلم والتحول الى ديمقراطيات جادة تحترم فيها الحرية وحقوق الانسان .

والآن وقد أوشكت مجموعة كونتادورا على اختتام مرحلة أخرى من المراحل الدقيقة الهامة من عملها ، فانها ستتخطى صعوباتها اليومية ، لاقتناعها بأنها ستشهد ازدهار الرخاء والعدالة ، وستساعد على ايجاد وتمهيد السبيل الودع المؤدى الى السلم في منطقة قريبة جدا الى قلوبنا ، منطقة لم تبدأ معنا ولن تنتهي بانتهائنا ، ولكنها منطقة يرتبط بها جيلنا بالتزام جدى ، ويحمل لها مسؤولية ثقيلة .

السيد سوكرى فيغاريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يعلق وفد فنزويلا - وهي أحد أعضاء مجموعة كونتادورا - أهمية كبرى على هذه المناقشة . لقد قررت الجمعية العامة ضرورة اجراء مناقشة عن " الحالة في امريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " وفيما يتعلق بهذا الموضوع المحدد ، قلما أديت أعمال لها الأهمية التي تتصف بها الأعمال التي قامت بها على مدى سنتين تقريبا بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك - المجتمع تحت اسم " كونتادورا " .

وإدراكا لما تشكله الصراعات المعقدة في أمريكا الوسطى من تهديد لأمن الجميع ، قررت بلداننا - مدفوعة برسالتها التاريخية الصادقة واستقلالها الفكري الحقيقي - اتخاذ زمام مبادرة السلم هذه . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنها مساهمة ايجابية في تنمية العلاقات الدولية ، تستهدف مساعدة البلدان الشقيقة التي تواجه سلسلة من النزاعات المحفوفة بالعواقب الخطيرة . اننا ننظر لتلك البلدان بنفس الروح ونفس القدر من التفهم ، وأعني بها السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . فليس من المستغرب إذن أن ننتهز فرصة هذه المناقشة لنعلن على جميع أعضاء المجتمع الدولي الممثل هنا ، الموقف الراهن فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاحتلال السلم في أمريكا الوسطى .

وأفضل شهادة على اصرارنا هي مشروع القرار الذي قدمه أعضاء مجموعة كونتادورا الأربعة الى الجمعية العامة . ان نص هذا المشروع واضح ولا يقبل التفسير المتحيز . اننا نريد أن يعلم العالم بأسره ان العمل الشاق الذي أنجزناه على مدى شهور عديدة من الاجتماعات المتواصلة والانتقالات المرهقة العاجلة ، قد أوشك الآن على الانتهاء . وقد سلم الأمين العام بذلك في تقريرين له ، الأول في ٢١ حزيران / يونيو ١٩٨٤ (S/16633) ، والثاني أحدث تاريخا ، في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ (A/39/562) ويقدم فيهما بيانا شاملا لأهم الاتصالات المتبادلة بينه ومختلف المتفاوضين وبعبارة أدق ، يعرب الأمين العام عن

" [ارتياحه] للمعلومات التي قدمت [اليه] عن التقدم المحرز من خلال الاتصالات الدبلوماسية التي قامت بها مجموعة كونتادورا مع حكومات أمريكا الوسطى " . (S/16633 ، الفقرة ٤)

وقد اتخذت هذه الدبلوماسية شكلا عمليا فيما أصبح معروفا بالوثيقة المنقحة للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

والنية الأساسية الكامنة وراء مشروع القرار هي مطالبة الدول الداخلة في نزاع بالتوصل الى اتفاق ليتسنى تنفيذ الوثيقة في نهاية المطاف ، ولحمل المجتمع الدولي على تقديم تضامنه وتأييده لتحقيق النجاح الكامل للمفاوضات . هذا هو المعنى الحقيقي للنقاش ، وهو يتضح بجملة في مشروع القرار الذي وضعت مجموعة كونتادورا وبلدى عضو فيها . ان هدفنا الأساسي هو صيانة السلم .

وكان من الممكن ادخال عناصر أخرى في التحليل بشأن الظروف الخاصة بكل دولة ، ولكننا اتفقنا على أن أهم شيء هو ايجاد قاسم مشترك ، هو توافق في الرأى يتصف بالموضوعية والعمق بدرجة تسمح لنا باقامة مجتمع حقيقي للمصالح ، يؤكد للعالم ان لا أمريكا اللاتينية ارادة لايجاد حلول لنزاعاتنا .

وقد انعقد حوار حقيقي بين كونتادورا وبلدان أمريكا الوسطى ، وجرى تبادل للأفكار والاهتمامات يعد في رأى فريدا في هذا الوقت الراهن . ولم نغلق في أى حال من الأحوال قنوات التفاوض ، كما أن الدول والحكومات الخاضعة لضغوط مختلفة ولا اتجاهات سياسية متناقضة استطاعت الجلوس الى مائدة المفاوضات وأبدت استعدادا دائما للكلام ولمحاولة وضع اساس التسوية الفعالة .

ونحن نعرف جميعا صعوبة الحالة في أمريكا الوسطى . لقد انضمت حالات الظلم الاجتماعي والاقتصادى المتراكمة الى التنافس الذى يجتاح مجال السياسة الجغرافية في العالم . وهذا يشرح لماذا يسهل تخصيص اللوم والاعفاء من المسؤولية . الا أن الروح التي تسهى مجموعة كونتادورا بعيدة تماما عن هذه الاتجاهات المسرفة . نحن لا نود أن نصبح العوبة في يد أحد . كما أن تاريخ أمريكا الوسطى وتاريخ بلداننا ينطوى على تناقضات كثيرة بالفعل ، الا أنه لو نجحنا في معالجة الأحداث على أساس قيمنا ، فسوف نتمكن من ارساء قواعد متحضرة ترضى تطلعات شعوبنا .

ان فرصة السلام في أمريكا الوسطى أكثر من مجرد عملية تفاوضية تدور بطريقة ماهرة في هذا الاطار أو ذاك . انها أهم من ذلك بكثير فهي بداية لوعي تاريخى جديد سوف يعطى لشعوبنا قدرة التفكير في مشاكلها وايجاد حلول لها تتخطى حدود التبسيط العقائدى أو مجرد الحل الوسط بين المصالح .

وتعني كونتادورا بداية عملية جديدة في نظام المبادئ الدولية وعلينا أن نتأمل معنى حقيقة أنه على الرغم من الضغوط الداخلية والخارجية ، صار ممكنا المضي قدما في عملية سوف تضع صيفا جديدة للقانون الدولى وممارسات جديدة تحفز الثقة ، وتدابير جديدة للسيطرة على سباقات التسلح ، وصيفا جديدة للتحويل الاقتصادى الاجتماعى .

ويجب أن ينظر الى كونتاد ورا في هذا الاطار من العظمة ، وبرؤية واضحة للمستقبل . ومع ذلك فالأمر الأساسي هو أنه ما لم يكن لنا رأيا مستقلا ، وما لم نستعد لقبول الحل الوسط ، لن نتوصل الى التفاهم المنشود .

وقد انعكس هذا المعنى جيدا في اعلان مدريد الذى صدر مؤخرا ووقع عليه وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة كونتاد ورا عندما أنعم عليهم ملك اسبانيا بجائزة أمير استوريا اعترافا بجهودهم :

" ان الأمر الأساسي في أى تفاوض هو أن يتنازل كل طرف الى

حد ما من أجل المصلحة العليا " . ولنفس هذا السبب ، تنص وثيقة كونتاد ورا

على أن " مصالح الدول الخمس المشتركة بشكل مباشر ينبغي التوفيق بينها " .

ولكل دولة من هذه الدول مشاكلها الخاصة حتى لو تقاسمت تاريخا مشتركا .

ففي الماضي ، كانت تسوى جميع هذه المشاكل بطريقة تعسفية تحل بمقتضاها أوليغاركية محل أخرى . وقد كانت هناك لحظات من الحرية والعدالة ، الا أن القوى الرجعية هي التي سادت دائما وللمرة الأولى بيد وان اتجاها جديدا بدأ يتخذ شكلا وأنه أصبح من الممكن ارساء قاعدة متينة للسلام من أجل بلوغ الديمقراطية والعدالة .

وبالطبع لن يكون لكل ما سبق أى معنى ما لم تنشده دول أمريكا الوسطى حقا .

وان هذه الدول ينظر بعضها الى بعض بعين الريبة . كما أن هناك أزمة ثقة تستبعد الاستعداد للتسوية ولو كان الأمر كذلك ، فسوف نفقد فرصة تاريخية فريدة ، لأن الذين نود أن نوجده هو سبيل للتعايش على أساس مبادئ المساواة والاحترام ، وليس سبيلا للتوصل الى ترتيبات مصطنعة . ان التفكير في المشكلات من زاوية ضيقة ، والتماس الأعذار لمزاعم القوة ليس دائما أفضل الطرق صوب التغييرات والاتفاقات .

وثمة نزاعات اقليمية كثيرة تنتاب عالم اليوم . وقد كانت في الماضي مصدرا لتوترات

دولية أدت في النهاية الى ويلات الحرب . وبينما استطاعت الأمم المتحدة أن تهئ

مناخا للتفاوض ، فان دروس الماضي لم تستوصب دائما . ومع ذلك ، توجد هيئات مختلفة

تشكلت بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمعالجة مثل هذه النزاعات وهذه الوثيقة التي نشيد

بها اليوم تنبثق أساسا من هذا الالهام السامي : ان نحلل بعناية مبادرات السلم

التي انطلقت مؤخرا لتسوية نزاع من أعقد النزاعات الاقليمية في عصرنا هذا .

ولا أود الإفراط في التفاؤل . ولكني لا أبالغ عندما أعلن أنه يوجد أمام الأمم المتحدة واحدة من أكثر المحاولات دقة وواقعية وصدقا من أجل التوصل الى تسوية لنزاع من هذه النزاعات وبالتالي لا يجب أن تضللنا العوامل الظرفية مهما كانت أهميتها . وتوضح التجربة التاريخية أن بذور ما يمكن أن يتحول الى شر له أبعاد كبيرة تكمن دائما في الطابع الظرفي . وهذا الطابع الظرفي في حالة امريكا الوسطى بالتحديد يرجع الى الفشل في ادراك ان نص وثيقة كونتادورا وروحها ينطويان على أدوات للتفاهم وعندما تغيب هذه الحقيقة عن بصيرتنا ، يحل التطرف مكان ردود الفعل الناضجة الرشيدة .

ولن يكون أى طرف بدرجة من السذاجة لكي يسمح للظروف أن تجره وراءها وأن تجعله يتنازل عن مصلحته الوطنية . ولكن في عملية كونتادورا كان هناك حوار مستفيض . وكان كل طرف يدرك آراء الطرف الآخر ، كما يدرك الدوافع وراء الحجج المختلفة والتدخلات حتى بات من المستحيل أن يخدع أى طرف الأطراف الأخرى .

وأستطيع أن أقول أن أحد أسباب النظرة الايجابية التي يعطيها المجتمع الدولي لجهود مجموعة كونتادورا وثقته في حسن نواياها وفي استطاعتها حل مشاكل أشقائنا في امريكا الوسطى هو انه استطاع أن يفهم الوجه الصادق لوثيقة كونتادورا رغم تعقيده .

وعلينا ألا ننسى أنه في النزاعات الاقليمية الأخرى ، انجرف القادة الذين تدخلوا في هذه النزاعات وراء مشاعرهم ، أو أيدوا هذا الموقف الاستراتيجي الدولي أو ذاك . وكان ثمة افتقار الى الرأي المستقل ، والى النظرة المتأنية النزيهه في المسائل السياسية . لقد كانوا ينظرون الى كل شيء من خلال نظرة استراتيجية عسكرية . وأود أن أرى منظورا أكثر انسانية في الصراع الاقليمي لامريكا الوسطى . ونحن نعلم ان أنظار القوى العظمى مشدودة الى هناك . ولكن اذا كانت وثيقة كونتادورا تعبر بالفعل عن الظروف التاريخية في المنطقة ، فسوف يضاف بعد جديد يؤدي الى تحقيق آمال شعوب هذه المنطقة .

والمقصود من هذه المناقشة أن تتعرف البلدان التي تجهل حقيقة الجهود التي تبذلها كونتادورا على معناها الصحيح . فالوقت ليس وقت تبادل الحجج بغية اضعاف الثقة بهذا البلد أو ذاك . بل حان الوقت لتوحيد صفوفنا وأن نغتتم هذه الفرصة الفريدة من أجل السلم في أمريكا الوسطى . ولا أود أن أنغمس في أقوال زائفة أو تصرفات خاطئة . ومع ذلك أستطيع القول انها فرصة تقودنا الى تحقيق الأمل . وحقيقي ان المناقشات تواجه مسائل معقدة وصعبة الحل ، ولكن نظرا لعدم وجود سبب أو مخرج آخر ، فان التفاهم المنصوص عليه في القواعد الواردة في الوثيقة والتي يمكن تنقيحها قد يكون له الأثر في أن يرشدنا الى الاتجاه الصحيح .

وأعتقد دائما انه عندما تكون الحقيقة جلية ، يكون هناك سبب معين لذلك . وكونتادورا لا تشذ عن هذه القاعدة . فحقيقة وجودها جلية وواضحة . وأعتقد أنه عندما تسوء الصراعات في المنطقة ، ويتفجر العنف وتظهر المخاوف على أنواعها ، فمنطقي أن تتساءل شعوب عديدة عن الهدف الذي تسعى اليه عملية كونتادورا في جهودها للتسوية ، وبالتالي تتداعى هيبتها .

ولكن ينبغي لنا أن نتذكر أن هذه العملية حديثة نسبيا ، وأن أعمال التخريب تجرى منذ وقت طويل . ومن الأفضل إذن ألا نستسلم لليأس عندما نلقي نظرة موضوعية على الحقائق . ومن حسن الطالع أن عملية كونتادورا وصلت إلى نهايتها . وبداننا نستمع إلى آراء البلدان المعنية . وكما ورد في إعلان مدريد :

" فقد وافق وزراء الخارجية على حكمة إدراج الملاحظات التي تقدمت بها بلدان أمريكا الوسطى ، مما سيساعد على إضفاء دقة أكبر على تلك البيانات دون أحداث تغيير في التوازن الذي تحقق في الوثيقة ذاتها " .

وعندما يحدث ذلك ، سوف نعلم ما إذا كانت عملية كونتادورا ذات جدوى ولكن دعونا ننحى جانبا الأيديولوجيات والمصالح الضيقة ، ونتيح لهذه العملية الفرصة لكي تبين ما يمكن لها أن تفعله . وحينئذ تستطيع الأمم المتحدة أن تقول هل وجدت في معاهدة كونتادورا حافزا وتعبيرا لمهمتها الخاصة بوضع قواعد للسلم الدولي ، مما يؤدي إلى دعم المهمة السامية المعهود بها إلى هذه المنظمة بموجب الميثاق المؤسس لها .

انني أعتقد أنه قد آن الأوان لأن نطرح على أنفسنا عددا من الأسئلة . من الذي يمكن أن يستفيد من السلم في أمريكا الوسطى ؟ وما هي المصالح الحقيقية التي اهتمت بها مجموعة كونتادورا ؟ ألا تتفتح آفاق جديدة للتفاهم أمام بلدان أمريكا الوسطى ؟ ألم تسهم مبادرة كونتادورا ، حتى دون الاتفاق على وثيقة ختامية ، في تفادي عواقب وخيمة كان من الممكن أن تصيب المنطقة كلها بكارثة ؟

إن الرد الإيجابي على هذه الأسئلة لن يكون بمثابة معجزة لأنشطة مجموعة كونتادورا ، ولكن الإجابة على تلك الأسئلة لها أثر إيجابي ، لأن الغاية هي تهيئة المناخ الملائم للسلم ، والحث على الديمقراطية الحقيقية ، والعمل على تحقيق الإصلاحات اللازمة دعما للعدالة الاجتماعية .

فلنتمعن إذن برهة قصيرة في معنى ذلك وسط عالم أصيب بأقصى أشكال المجابهة . إن التحليل السياسي لأي مجتمع سوف يوضح لنا مدى المغالاة والتناقض الذي تتعرض له الجهود البشرية . ومن الأمور العادية أن يتجه الكثير من هذه المواقف إلى الاستقطاب وفقا للأنماط السياسية التي يتسم بها عصرنا هذا . ولقد حاولت

مجموعة كونتادورا أن تركز على المشاكل من وجهة نظر مختلفة ، محاولة بذلك أن تحدد بديلا نابعا من امريكا اللاتينية على وجه التحديد .
وتتمثل محنتنا في أن كل مجتمع يحاول أن يجد صيغته الخاصة لما يجب أن تكون عليه العدالة للمجتمع . وعندما تتناقض هذه الصيغ الى حد اثاره الحرب الاهلية ، يصبح من العسير التغلب على المشكلة دون تحديد من هو المنتصر ومن الخاسر .
وهكذا فان قواعد اللعبة يملها من بيده زمام المركز الرئيسي للقوة . وتسعى الثورات المنتصرة دائما الى الحكم بما تحصل عليه من غنائم من أعدائها .
ولكن مجموعة كونتادورا ، بتغييرها هذه القوانين المتعلقة بالتغيير الاجتماعي ، تحاول أن تضع مجموعة جديدة من القواعد . لقد قدر بوجه عام ، أن تكون الثورات هي القاعدة غير القابلة للتغيير في امريكا اللاتينية . ونظرا لعدم وجود انتخابات فان السبيل الوحيد للوصول الى السلطة كان الاستيلاء عليها بالقوة . ونظرا لعدم وجود احساس بالعدالة ، كان من الأفضل استغلال الجماهير وتجميع الثروات . وحيث لم يكن هناك رأى عام ، كان من الأفضل ممارسة الضغط على المعارضة لحرمانها من حرية التعبير عن الرأى .

اننا جميعا - في امريكا الوسطى بوجه خاص - بل وفي أجزاء أخرى من القارة قد خضنا هذه التجربة . ومن الواضح ان كثيرا مما يجرى الآن يمكن أن يفسر وفقا لتلك الظروف . ان المشكلة الحقيقية المترتبة على ذلك ليست ارساء مجتمعات تصنع قواعدنا بنفسها ، ومن ثم توجد مصدرا جديدا للسلطة الزائفة . ولكن العبرة هي تحويل الفوضى الى استقرار للشعوب ، والتغلب على الماضي وتهيئة الظروف لحاضر أفضل ، والتوصل الى نوع من التغييرات تكفل احترام المبادئ المتحضرة .

هذا هو كنه الصراع الذى تنغمس فيه امريكا الوسطى بأكملها على وجه التقريب . ولكن الجديد في الأمر هو أنه للمرة الأولى هناك مسعى نحو مخرج آخر ومهما كانت وحشية الماضي ، فثمة محاولة تبذل لتحويل ذلك الماضي الى مستقبل أفضل ، حيث تخلي الحرب الاهلية مكانها للتعايش السياسى ، ويتراجع التخلف من أجل التقدم ، وتزول التبعية للقوى الخارجية ليحل محلها احساس حقيقي بالاستقلال .

وقد تعتبر هذه التفسيرات ضربا من الخيال ، ومجرد ممارسة أكاديمية تفتقر الى جميع الأسس بالنسبة للحقائق الاجتماعية . ولكن هذه الجهود قد تبلورت فـي مضمون معاهدة كونتادورا ؛ ان هذه هي الصكوك المختلفة التي ينبغي تطبيقها ، وهذه هي قواعد اللعبة التي اذا ما تم احترامها يمكن أن تهيب بعدا انسانيا جديدا . ان هذه الافكار ، رغم أنها قد تبدو من قبيل المغالاة أو انها غير ذات صلة ، هي الأفكار التي أ طرحها في هذا النقاش . فهي تجسد رغم كل شيء جوهر الاهتمام ، و خلاصة تجربة . ان تجربة المجتمعات التي تتعرض لدمار متبادل يمكن أن تؤدي الى نظام يعيد الى امريكا الوسطى ايمانها بالوحدة ، وهكذا يمكن أن تبدأ عملية انتعاش حقيقية .

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن تجربة الوحدة في امريكا الوسطى قد سارت على مايرام نسبيا ، وأن سوقها المشتركة كانت من بين أكثر الأسواق فعالية في امريكا اللاتينية . لقد كان هذا هو الحال ، ولكنه أدى الى حدوث أزمة لعدم القدرة على التغلب على التفكك الداخلي والممارسات الشمولية ، ولكن من الممكن أن يولد من جديد . ان أحكام معاهدة مجموعة كونتادورا تحمل وفدى على الايمان بذلك .

وهذا هو السبب الذى من أجله تنظر فنزويلا بمشاعر الأمل الى انجازات عملية كونتادورا ، والى ما سوف تنجزه مستقبلا . وبهذا الاقتناع فان وفدى قد تقدم بمشروع القرار ويناشد الدول الأخرى الممثلة هنا أن تؤيده بالاجماع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥